جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الانسانية و الاسلامية والحضارة

قسم التاريخ

السياسة المالية في الجزائر وانعكاساتها على ملكية الجزائريين {1581م- 1919م}

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من اعداد

- ✓ **حواشي صونيا**
- ✓ **نورة غريس**
- ✓ **خضرة براهيمي**

الأستاذ	الصفة	الرتبة
علاق محمد	مشرف	دكتور
طارق مريقي	مناقش	دكتور
قفاف عبد الرحمان	رئيس	دكتور

السنة الجامعية:2020/2019

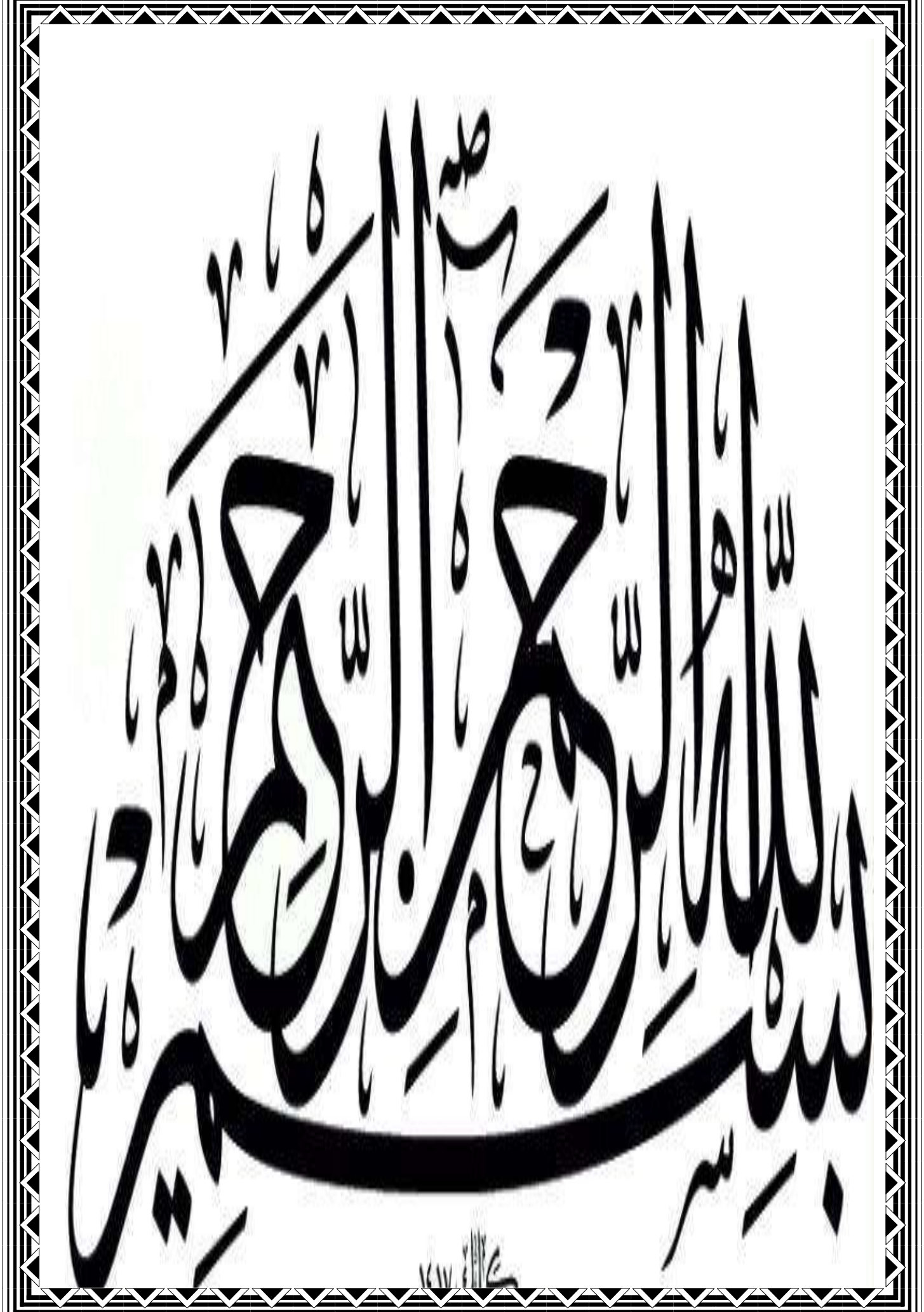
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على انجاز هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أمي أطال الله في عمرها وأعطاها الصحة والعافية فاطمة.

إلى الغالي الذي كان شمعة أضاءت دربي كلمة أثلجت صدري إلى قدوتي في الحياة أبي حفظه الله مسعود.

إلى القلب الطاهر والنفس البريئة رياحين حياتي زوجي الغالي.

إلى إخوتي هاجر، كمال، يونس، كوثر. إلى حماتي الغالية

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير وتقاسمن معي هذا العمل نورة، خضرة.

{قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}

صدق الله العظيم

مونيا

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى :

{مـن قـال فيـهم الله عـز وجل و وقـضى ربـك ألا تعبدو إلا إياه وبالـوالدين إحسانا}"

سورة الإسراء الايه23

***من أنارت لي درب الحياة و سهلت على طريق النجاح**

***من تعبت وسهرت من اجلي إلى من زرعت الحب في عقلي ودمي**

***إليك أنت يا أمي أم الخيـر.**

***من رسم على لوحة قلبي صورة المحبة والإخاء وسقاني من ينبوع الصدق والوفاء**

***من هب حياته وماله في سبيل تعليمي ها أنا ذا أهديك ثمرة نجاحي يا أبـي**

***جميع أخواتي و إخواني كل باسمه وكل من يحمل لقب براهيمي**

***من علموني الحب والصداقة الحقيقية أخواتي. في مشوار الدراسة *احمد قويدر محمد سعد مسعود. خديجة سعيدة. هاجر فاطمة أمينة وخاص اصغر. كتكوت في عائله رهـــف.**

*** دون أن انسي أهل وأقارب وأصدقاء**

***كل من علمني حرفا من الابتدائي إلى جامعي.**

خـــضرة

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة على سيدنا المختار

الحمد لله وفقنا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا اما بعد:

من دواعي الفخر والاعتزاز أن اهدي ثمرة جهدي هذا المتواضع إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح.. السند والقدوة

والدي الحبيب أطال الله في عمره.

وإلى من رضاها غايتي طموحي.. فأعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر

صاحبة البصمة الصادقة في حياتي....

والدتي أطال الله في عمرها.

إلى رفيق دربي صاحب القلب الطيب الذي رافقني دوما زوجي حفظه الله

إلى إخوتي وصديقاتي إلى كل من يحمل شعلة علم لينير بها دروب الآخرين إلى كل هؤلاء أقدم إهدائي.

نورة

شكر وعرفان

بكل عبارات الشكر والاحترام والتقدير

ترفع أسمى آيات الشكر والعرفان للفاطر الرحمان

الذي هدى خطانا وسهل مسعانا الذي جعل من العمل إتقان

ومن الأجر إتمام وإكمال

إلى كل الأساتذة الذين رافقونا طوال المشوار الدراسي وعلى

رأسهم الدكتور والمشرف محمد علاق.

لكم كل الشكر والتقدير وفقكم الله

قائمـــــــــة المختصـــــــرات

الرمز	الشرح
ط	طبعة
ص	صفحة
د.ط	دون طبعة
ج	جزء
د.د.ن	دون دار نشر
د.س.ن	دون سنة نشر
تح	تحقيق
تر	ترجمة

الملخص:

بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830م شرع في تنظيم، وهيكلة أجهزته المختلفة لتوطيد أركانه بما يضمن لو البقاء من جهة، واستغلال خيرات وثروات البلاد من جهة أخرى، ومن أهم هذه النظم والأجهزة ، ما تعلق منها بالجانب المالي، لأن الاستعمار قام منذ الوهلة الأولى مصادرة الأراضي والأوقاف ونهب الخيرات المختلفة ، ثم دعم هذا الاستغلال المنهج بدعم الاستيطان الأوربي، والتمليك لضمان نهب أوسع لأراضي الجزائريين وممتلكاتهم.

ومع مجيء الجمهورية الفرنسية الثالثة، ونيابق فترة الحكم العسكري في الجزائر وبداية الحكم المدني، بدأت معالم النظام المالي الاستعماري في الجزائر تتضح أكثر عبر إنشاء مؤسسات مالية استعمارية، وتنظيم الترسانة القانونية الاستعمارية، بمراسيم جديدة تتيح استغلال أقوى لخيرات البلاد وإثقال كاهل الأهالي بمنظومة ضريبية مجحفة وهذا ما دفع بهم الى الهجرات خاصة نحو المشرق.

مقـــدمة

تمـــهيد:

إن الدارس للتاريخ الجزائر يلاحظ انه منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، سعت فرنسا إلى تحقيق العديد من الأهداف في شتى الميادين، سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، وذلك من خلال إتباع خطة إستراتيجية تمكنها من السيطرة على كل التراب الجزائري.

وعلى هذا الأساس عملت السلطات الفرنسية على تشجيع الهجرة الاستيطانية قصد ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي في الجزائر، وتمكينهم من الاستيلاء نهائيا على هذه الأرض،والقضاء على الأسس الاقتصادية والاجتماعية لسكان الجزائر، ولإنجاح هذا المشروع اعتمدت السلطات الفرنسية على تطبيق العديد من الأساليب والطرق ومن بينها السياسة المالية التي تعد جزء من إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والتي هي موضوع دراستنا حيث ساهمت هذه الأخير ة, بدرجة كبيرة في دعم الاستيطان وتوسعه وتقديم كل الامكانيات والتسهيلات المختلفة للمستوطنين الأوروبيين بهدف تثبيت الوجود الفرنسي وتحويل الجزائر إلى مستعمرة مندمجة مع فرنسا.

2/ أسباب اختيار الموضوع:

ومن هذا المنطلق سعينا إلى البحث في السياسة المالية في الجزائر وانعكاساتها على ملكية الجزائريين من1851م إلى 1919م ، وذلك بتسليط الضوء على العديد من الجوانب الهامة التي سيأتي الفصح عنها في محتوى هذا البحث، واختيارنا لهذا الموضوع لتكملة مجريات مرحلة الماستر يعود للأسباب الآتية:

- **السبب الأول**: الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالسياسة الفرنسية في الجزائر
- **السبب الثاني**: إبراز الأساليب التي كانت تنتهجها فرنسا بغية السيطرة على التراب الجزائري.
- **السبب الثالث**: التعرف على السياسة المالية من حيث آلياتها و أهدافها ثم انعكاساتها على الجزائر.
- **السبب الرابع**: رغبتنا في البحث ودراسة جانب مهم من جوانب تاريخ الجزائر المعاصر.

3/ أهداف البحث:

الهدف من هذه الدراسة هو إعطاء أو تحصيل صورة واضحة عن الأساليب التي كانت تنتهجها فرنسا في الجزائر بغية الوصول إلى أهدافها وتكريس وجودها على أرض الجزائر.

4/ الإشكالية:

أما بالنسبة لإشكالية البحث الرئيسية:

- ✓ **إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية الفرنسية في دعم وإنجاح عملية الاستيطان الأوروبي في الجزائر؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية

- ✓ ما المقصود بالسياسة المالية؟
- ✓ ما هي أهم آليات ووسائل السياسة المالية التي طبقتها فرنسا على الجزائر؟
- ✓ ما هي انعكاسات هذه السياسة المتبعة من قبل فرنسا على الجزائر؟ وكيف كان رد فعل الشعب الجزائري على ذلك؟

5/ حدود الدراسة:

يمتد الإطار الزماني لهذه الدراسة من سنة 1851م وهي فترة تأسيس أول بنك في الجزائر كما أنها تعبر سنة مهمة بالنسبة للاستعمار الفرنسي وذلك لإتمام مشروعه الاستيطاني، وأنهيناه سنة 1919م وه ي سنة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى وما أفرزته من خراب ودمار اقتصاد فرنسا وحاجتها لإعادة بناء هذا الاقتصاد .

أما الإطار الجغرافي فيتمثل في القطر الجزائري الذي كان خاضعا للاستعمار الفرنسي في تلك الفترة.

6/ المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على جملة من المناهج :

- ✓ **المنهج الوصفي** : وذلك من خلال وصف واستعراض الأحداث والوقائع التاريخية حسب التسلسل الزمني
- ✓ **المنهج الإحصائي**: طبيعة الموضوع تقتضي استخدام هذا المنهج خاصة فيما يتعلق الميزانيات وتوزيع المخصصات المالية على مختلف القطاعات
- ✓ **المنهج السردي**: وذلك من خلال سرد بعض الوقائع ومختلف الأحداث.

7/ الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات وتنوعت المصادر التي تناولت هذا الموضوع ومن بينها:

-المصادر:

- ✓ كتاب المملكة العربية للمؤلف " **آني راي غولدز يغار**" الذي قدم لنا معلومات مهمة حول الإمكانيات المالية التي وظفتها فرنسا في الجزائر
- ✓ كتاب **صالح العنتري** " مجاعات قسنطينة" هذا الكتاب الذي أفادنا في معرفة انعكاسات الساسة المالية الفرنسية على الشعب الجزائري.

-المراجع:

- ✓ كتاب **عدة بن دامة** حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي بجزئيه الأول والثاني، هذا الكتاب أفادنا في كل مراحل البحث حيث انتقينا منه معلومات قيمة حول السياسة المالية الفرنسية في الجزائر.

8/صعوبات البحث

خلال انجازنا لهذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات:

- ✓ قلة الدراسات الأكاديمية والمراجع المتخصصة التاريخية التي تتناول السياسة المالية في الجزائر .
- ✓ تناول أغلب المصادر والمراجع للسياسة المالية بنفس الطرح والمعلومات كذلك، مما صعب علينا اختيار الأفكار المناسبة والتي تخدم موضوعنا

- ✓ بعد المسافة بين عناصر البحث.
- ✓ الوضع الراهن للبلاد مما صعب علينا الانتقال إلى المكتبات لانتقاء ما نريده من كتب التي تخدم الموضوع.

9/ هيكل البحث:

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع وأهداف المرجوة منه اتبعنا خطة عمل مكونة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: تناولنا فيه السياسة المالية في الجزائر ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم وتطور السياسة المالية ، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى آليات تطبيق السياسة المالية الفرنسية في الجزائر ، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أهداف ومزايا السياسة المالية الفرنسية في الجزائر.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى النظام المالي بالجزائر وفق الفترة المدروسة وقمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مراحل النظام المالي بالجزائر، أما المبحث الثاني تناولنا فيه مجالس النيابات المالية، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه الى نظام الميزانية.

الفصل الثالث: تناولنا فيه انعكاسات السياسة المالية على ملكية الجزائريين ولقد قسمنا هذا الفصل بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الانعكاسات الاجتماعية للسياسة المالية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى الانعكاسات الاقتصادية للسياسة المالية.

تمـــهيد

المبـــحث الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية

المطلب الاول: مفهوم السياسة المالية

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

المبحث الثاني: آليات تطبيق السياسة المالية الفرنسية في الجزائر

المطلب الأول: نظام الضرائب

المطلب الثاني: المؤسسات المالية

المبحث الثالث: أهداف ومزايا السياسة المالية الفرنسية في الجزائر

المطلب الأول: أهداف السياسة المالية الفرنسية في الجزائر

المطلب الثاني: مزايا السياسة المالية

خلاصـــة الفصل

تمهيد:

تتميز السياسة المالية الفرنسية في تعاملها مع الشعب الجزائري بتطبيق أساليب وطرق مختلفة الهدف منها إنجاح عملية الاستعمار وترسيخ وجو دهـ في الجزائر، هذه السياسة كانت تعمل على تحطيم إمكانيات المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1851- 1919م.

لا بد من أخذ صورة عن وضعية السياسة المالية الفرنسية في الجزا ئر تبرز من خلالها آليات وأهداف هذه الأخيرة.

ولدراسة هذا الفصل قسمته إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية

المبحث الثاني: آليات تطبيق السياسة المالية الفرنسية في الجزائر

المبحث الثالث: أهداف ومزايا السياسة المالية الفرنسية في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

لقد ظهرت اجتهادات عديدة لمحاولة تعريف السياسة المالية وذلك لاختلاف المرحلة الزمنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت العالم عبر العصور، هذه السياسة تاريخيا مشتقة من كلمة فرنسية fisc الخزينة أو بيت المال.

وعلى هذا الأساس قدمت العديد من التعاريف للسياسة المالية تدرج منها مايلي[1]:

1- المقصود بالسياسة المالية ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق أهداف وإيرادات الدولة عن طريق الضرائب والقروض وغيرها من الوسائل [2]، وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم إن الدولة عن طريق هذه السيادة تستطيع أن تؤثر على النشاط الاقتصادي الاجتماعي[3]..

2- تعرف السياسة المالية كذلك بأنها تلك السياسات والإجراءات المتصلة بمستوى ونمط الانفاق الذي لا تقوم به الحكومة من ناحية ومستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى[4].

[1]- سعاد المالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستعمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة ماجستير** في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان،2010- 2011،ص2

[2]-محمد عزوز وآخرون، **مبادئ الاقتصاد** ،ط1،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،بيروت،2002،ص496

[3]- عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي** ، دراسة تحليلية مقارنة،ط1،مكتبة الاشعاع للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997م، ص144

[4]- مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1900– 2004، أطروحة دكتوراه** قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006،ص49

وبالتالي فهي برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها وبرامجها الايرادية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وعلى أساس ما تقدم يمكن تحديد مفهوم السياسة المالية بأنها إجراءات حكومية مالية معنية في تنمية واستقرار الاقتصاد، هذه الإجراءات تتمثل في (الضرائب، القروض، وسائل نقدية وميزانية)[2]

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

تؤدي الدولة دورا ماليا يختلف حسب العصور ، و ينعكس و يؤثر هذا الدور على السياسة المالية ، فعندما يبرز دور الدولة و يكون فعالا ، يبدو دور السياسة المالية ظاهرا و واضحا ، و عندما تغيب الدولة و يغيب دورها كسلطة منظمة ، يغيب بالتالي دور السياسة المالية فيها و يبدو باهتا ، خلاصة القول أن السياسة المالية إنما هي مرآة لدور الدولة المالي و تدخلها في شؤون المجتمع في أي عصر من العصور[3] .

في ظل التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الحالية ، أصبح دور الدولة ضرورة ملحة و لا غنى عنه في أي وقت من الأوقات للقيام بدورها المالي في المجتمع ، ومن ثم أصبح دورها ظاهرا في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة ، أما الثانية تتصل بالعصور الوسطى ، و المرحلة الأخيرة تتعلق بالعصور الحديثة أي الفكر الحديث في السياسة المالية المتدخلة[4] .

[1]– سعاد المالكي، **مرجع سابق**، ص13

[2]– محمد طافة، **أساسيات علم الاقتصاد(الجزء الكلي)** ،ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2009 ، ص365

[3]– حامد عبد المجيد، **السياسات المالية،د.ط**، دار الجامعية . الإسكندرية ، بيروت،2002 ، ص15

[4]– حامد عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص15

❖ **السياسة المالية في العصر الحديث** : تطور السياسة المالية و تدخل الدولة و دورها في الحياة الاقتصادية و انعكاس ذلك على أدوات سياستها المالية منذ القرن الخامس عشر ، حين سادت أراء مدرسة التجاريين ، و مرورا بمدرسة الطبيعيين ، و حتى أوائل القرن الحالي حيث سيطرت المدرسة الكلاسيكية بأفكارها على الدولة الحارسة و السياسة المالية المحايدة ثم الدولة المتدخلة و السياسة المالية الوظيفية أو المعوضة .

السياسة المالية للتجاريين على عكس العصور الوسطى تماما التي كان السيد الإقطاعي فيها هو كل شيء في إقطاعيته ، و اختفت تبعا لذلك سلطة الملك أو الحكومة على الدولة ، فقد بدأ هذا العصر بتحرر العبيد و هجرة الفلاحين من الإقطاعيات إلى المدن ، و تم التوسع في النشاط التجاري و ازدادت الأسواق ليس على مستوى الإقطاعية أو الدولة فقط بل زادت أكثر من ذلك على مستوى العالم الخارجي ، و ذلك بسبب الكشوف الجغرافية ، و اكتشاف طرق جديدة للتجارة كطريق رأس الرجاء الصالح و الأمريكيتين [1].

كان من مظاهر تدخل الدولة أن فرضت الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات ، و ذلك بهدف حماية المنتج المحلي ، و تخفيض الرسوم على الموارد الأولية ، و إعانة الصادرات و منح الامتيازات ، لإنتاج أو تصدير سلع معينة .

كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور و الأسعار و إنشاء الصناعات و اهتمت بوسائل المواصلات فعملت على إنشاء الأساطيل الضخمة لأماكن نقل منتجاتها إلى الأسواق الخارجية ، و تمهيد الطرق الداخلية لسهولة نقل المواد الخام الى المصانع ، و شجعت هجرة العمال المهرة إليها من الخارج ، و ذلك لكي تكون منتجاتها على درجة كبيرة من الجودة و الإتقان[2] .

[1]– حامد عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص16

[2]– حامد عبد المجيد ، ص16

لكن مبالغة التجاريين في تعظيم دور التجارة الخارجية و تحقيق فائض في الميزان التجاري ،و تقديس المعدن النفيس رمز القوة الأول ، أدى ذلك الى مساوئ عديدة كظهور الاستعمار بأشكال مختلفة ، و قيام الحروب بين الدولة القوية و الدولة الضعيفة ، و بين الدول القوية و مثيلاتها لفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها ، و أهملت بالتالي الزراعة ، كل ذلك أدى الى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، و ظهور مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية ألا و هو " المذهب الحر " أو " المذهب الطبيعيين " .

السياسة المالية للطبيعيين يطلق على أصحاب هذا المذهب " المذهب الحر " أو المذهب المدرسة الطبيعية أو مذهب الفيروقراط ، و هي كلمة أطلقت على مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في فرنسا من طرف " فرانسو كيناي " الذي كان طبيبا للويس الخامس عشر ، و من أهم مؤلفاته الجدول الاقتصادي و القانون الطبيعي[1] .

تقوم فكرة " القانون الطبيعي " على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة ، كذلك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية ، و منها حرية التجارة الداخلية و الخارجية ، لهذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن و إنشاء الطرق و غيرها ، و اعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة و هو الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى ، و من هنا جاءت عبارتهم الشهيرة " دعه يعمل دعه يمر "[2] .

كذلك اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا صافيا " الناتج الصافي" ، و ذلك بعكس القطاعات الأخرى التي وصفوها بأنها قطاعات عقيمة ، لذا نادوا بالاهتمام بالزراعة ، و قياس قوة الدولة بالناتج الصافي الذي يخرج من الأرض .

[1]– نفس المرجع السابق ، ص17

[2]– حامد عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص19

لذا فقد نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط و ذلك على ملاك الأراضي ، و أن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض ، و عدم فرض أي ضرائب على النشاطات الأخرى ، مهما كان نوع هذه الضرائب .

و عليه لم تجد الصناعة و التجارة فترة تشهد فيه أوج ذروتها ، من التقدم و الرقي و الوصول الى أعلى درجات الإتقان و تحقيق اكبر قدر من الربح دون أن تتحمل أي أعباء عليها من هذه الفترة و ذلك على حساب الزراعة و هذا ما لم يرم إليه أو يقصده " الفيرو قراط " [1].

المبحث الثاني: آليات تطبيق السياسة المالية الفرنسية في الجزائر

لقد تعددت وتنوعت آليات ووسائل السياسة المالية الفرنسية في الجزائر، هذا التنوع يمكن ابرازه فيما يلي:

المطلب الأول: نظام الضرائب

لم تكن السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا على الجزائريين متفهمة لوضعهم، بل اتسمت بالقسوة والظلم وانعدام الحرية وثقل الضريبة المدفوعة، لقد دعا الكثير من الساسة والكتاب الفرنسيين إلى فرض ضرائب باهضة على الجزائريين، منهم المترجم الجنرال " **سانت أرنوفارون**[2]"الذي صرح قائلا نقلا عن بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر " **يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر**

---

[1]– حامد عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص20

– سانت أرنو (saint Arnaud) : ولد بباريس سنة 1798م،كان مساعد للجنرال بيجو في سنة 1833م، وصل إلى إفريقيا في سنة 1836م، وعين نقيبا في عام 1837م، ثم أصبح قائد لفيلق عام 1840م، في جيش الزواف، وفي سنة 1842م عين عقيدا وكان موجود في الهجوم على قسنطينة تم الاستيلاء على معسكر ،أصبح قائد الفرقة في سنة 1847 م، وفي عام 1851م عين وزير الحرب في عهد " لويس فليب" وصل الى رتبة جنرال بعد ذلك وشارك في حرب القرم ومات بعد مرض طويل عام 1854م، **أنظر: منصور شريفة،السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)** ، **أطروحة ماجستير** ،قسم التاريخ،جامعة وهران،2015 – 2014 م، ص171– 171.

2– بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830–** 1989،ج1، د.ط،دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006،ص160

عليهم الحياة فلا يجدون ما يسدون به رمقهم، فيصبحون حين ذاك بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن يثوروا وإما أن ينخرطوا في الجيش الفرنسي"[1].

لذلك لم تكتف فرنسا بحرمان الشعب الجزائري من مصدر رزقهم فقط، بل عمدت الى إثقال كاهلهم بضرائب جائرة نذكرها مجملة.[2]

أولا/ الضرائب العربية

من بين أدوات القهر التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية لنهب ممتلكات الجزائريين، وإذلالهم مسألة الضرائب العربية التي شرعت الأهالي في دفعها بدءا من سنة 1845 م[3]بموجب المرسوم الصادر في 17 جانفي 1845 م.

1– العشور:

هي ضريبة تفرض على الحبوب أو الأراضي الزراعية، قيمتها تحدد حسب نوعية الأرض وكمية الإنتاج[4]

أنشئت ضريبة العشور في الشرق القسنطيني من طرف أحمد باي، وكان يتم حسابها وفق عدد المحاريث المسخرة للفلاحة، ويعود حساب العشور في عمالة الجزائر ووهران إلى عهد الأمير عبد

1- بشير بلاح ،**تاريخ الجزائر المعاصر من 1830–** 1989، المرجع السابق، 161

2- بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص160- 161

3- سعيدي مزيان، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871– 1914** ،ج2، د.ط، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2010،ص 39

3- صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844– 1871**،ط1،دار القافلة للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2013، ص128

4- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا1871– 1919** ،ترجمة م حاج مسعود أبكلي،ج1،د.ط، دار الرائد للكتاب،الجزائر، 2007، ص465.

القادر، وكان يقدر حسب المساحة المزروعة، فيحسب بعدد المحاريث ، وتقدر أيضا بنوعية الغلة، وحسب التوقعات السنوية للغلة يتم القيام بتحديد الضريبة على مبلغ معين من قناطير القمح أو الشعير وفق سعر معادلات الأسعار كما يلي[1]

20 فرنكا لقنطار القمح و 10 فرنك لقنطار الشعير.

لم تقتصر ضريبة العشور على المزروعات الحبوب فقط، بل تم توسيع نطاق العشور ليشمل الثمار والخضار،وأصبح جميع الأهالي يدفعونها ، ثم استثني منهم سنة 1858م الخماسون العاملون في الأراضي التي يملكها الأوروبيون.[2]

لقد بلغت ضريبة العشور نسبة 14 من المدخول السنوي للفلاح أي أن العشور يتجاوز 10 كما يدل عليه اسمه وبالتالي فهي انتهاك للحقوق الفلاح التي تضمنها الشريعة الإسلامية في مواجهة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي.[3]

2– الحكور:

ضريبة فرضت على أعراش قسنطينة، وهي عبارة عن مبالغ مالية يدفعها الفلاحون مقابل كراء الأراضي العرشية أو العزلية[4]. وهذا النظام كان في الجزائر أثناء العهد العثماني و ابقت عليه فرنسا. أو

1– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا1871– 1919**،المرجع السابق، **ص466**

[2]– بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص257

[3]– بشير بلاح، **مرجع سبق ذكره**، ص285

[4]– عميراوي أحميدة، **آثار السياسة الاستعمارية و الاستطانية في المجتمع الجزائري 1830– 1954**،د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،الجزائر، 2007 ،ص56

بالأحرى هي ضريبة حول كراء الأراضي تدفع نقدا، حيث يطلق عليها "**الجبدة أو زويجية**[1] كوحدة زراعية بمقاطعة الجزائر ، أما في وهران فتسمى السقفة.

كانت الإدارة الفرنسية تقبض ضريبة الحكور بعد سنة 1870م في 81 بلدية من جملة 112 الموجودة في الشرق القسنطيني، كانت قاعدة ضبط هذه الضريبة هي حساب عدد المحاريث التي تدفع نقدا بعد الحصاد في سنة 1858م، وكان المبلغ 30 فرنكا للمحراث، ثم خفض بعد التاريخ الى 20 فرنكا، ثم الى 10 فرنكا بارتباطه مع نسبة العشور وهي 25 فرنكا على الأقل.

3– الزكاة:

فريضة إسلامية أحلها العثمانيون وأبقى عليها الفرنسيون، وهي حق على الحيوانات كالأنغام، الجمال البقر، الغنم، والماعز.[2]

وكانت تأخذ ربيعا وتختلف مبالغ هذه الضريبة باختلاف نوع الحيونات والمناطق 4 فرنكا من الجمال و3 فرنكات على الأبقار ، ولم تفرض فريضة الزكاة على مجموع القطر الجزائري إلا بعد سنة 1858م، وال غاية ذلك التاريخ لم يكن الشرق القسنطيني يعمل بهذه الضريبة.[3]

4– اللزمة:

فرضت هذه الضريبة بقرار من المارشال "**راندون** [4]" بتاريخ 18 جانفي 1858 م، وهي ضريبة محلية عثمانية كذلك في أصلها استندت في الأساس الى مبدأ الحفاظ على قوة الجماعة الإسلامية

[1]– الجبدة او الزويجة هي وكحدة قياس المساحة المزروعة ،وتحدد بالمساحة التي يمكن حرثها بواسطة محراث يجره ثور خلال الموسم الفلاحي، وهي تختلف من منطقة لاخرى حيث تقدر بنوع 5 هكتارات بالمناطق الجبلية و 10 بالمناطق السهلية، **أنظر صالح حيمر، السياسة العقارية في الجزائر، 1830– 1983** ، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2013 - 2014 ، ص17

[2]– بشير بلاح، **مرجع سابق**،ص 257

[3]– شارل روبير أجيرون، مرجع سابق،ص 466

[4]– راندون جاك لويس (rendon jacques louis- césar Alexandre) ولد في عزونوبل في 25مارس 1795م، وعين وزيرا للحربية في 4 جانفي الى غاية 2 اكتوبر 1851م،وتوفي في 15 جانفي 1870 في جنيف، **أنظر: محمد عيساوي**

لتموين الجيش في المناطق الريفية وأبقى عليها المحتلون.[1]

وأهم الجهات التي خضعت لها (بلاد القبائل، الأوراس) وهي تتكون من بعض المنتوجات والمبالغ النقدية التي تدفع عن بعض الممتلكات كعوانات الجر والحرث وغيرها، وكانت قيمتها ما بين 3 و4 % من الدخل .[2]

هذه الضريبة لا توجد لها أسس ثانية والتي تتغير من قبيلة إلى أخرى، والتي تدفع في أشكال مختلفة في مناطق السلطة المدنية ، لزمت النيران في قسم من بلاد القبائل الصغرى، وهي لزمة ثابتة الحدود حصتها في البداية على النسق الذي وجدت عليه عند الاحتلال، حيث أخضعت لبلديات بجاية، بلدية تامة أقبوا، أوراس، قرقور، واد مرسي ، صومام، لزمة النخيل وهي اللزمة الثابتة الخاصة بمنطقة الجنوب[3]

5– ضريبة العسة أو اللوسة:

هي ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية وألغيت حوالي سنة 1858م.[4]

6 – ضريبة السخرة:

كانت واجبا خاصا في كل بلدة، كإصلاح الطرق، ويجب أداؤها في كل عام على كل رجل بلغ عمره 18 سنة، ولم يتعدى 55 سنة بأن يقضي 3 أيام في الخدمة بطرق البلدة ،زد على ذلك العمل في المزارع المستوطنين والمشاريع الاستعمارية دون مقابل أيضا أو دفع مبلغ من المال لقاء الإعفاء من

1– **نبيل الشريفي،الجرائم الفرنسية أثناء الحكم العسكري من 1830– 1871**، ط1، مؤسسة شطبي للنشر والتوزيع الجزائر، 2015 ص 27

2– بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص258

3– سعيدي مزيان ، **مرجع سبق ذكره**، ص41

4– شارل روبير أجرون، **مرجع سبق ذكره**، ص463

هذه المهام الظالمة، و دفع ضرائب عن بعض حيوانات الحرث والجر، حيث كانوا يأخذون 4.88 فرنكا سنويا عن كل حمل تتراوح قيمته ما بين 100و125فرنكا[1].

ثانيا/ الضرائب الأوروبية:

1– الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي تفرض عل الأشخاص الماديين و المعنويين وتقطع مباشرة ومن أهمها ما يلي[2]:

أ– ضريبة المهن (patente): طبق حق ضريبة المهن في الجزائر منذ اليوم الأول للاحتلال في سنة 1830م، ثم ضبط شكلها النهائي عن طريق مرسوم 31 جانفي 1847م[3] الذي نصب على ان كل شخص قاطن في مدن الجزائر وبلدياتها ،وحتى الذين يمارسون النجارة، والصناعة أو أي مهنة فهم خاضعون لضريبة المهن.[4]

ب–ضريبة رسم البحر (octroi de mer): وتسمى كذلك بمكس البحر، شرع بالعمل بها منذ بداية الاحتلال، وقد كان رسم البحر يظهر كرسم مباشر على المنتوج المخصص للبلديات ، والتي كانت تجنيه من حدود الأرض والبحر على البضائع أو على السفن الاستيراد، أو على كل ما تجنيه هو مخصص لأغراض ذات منتوج نفسه، وقد وضعت هذه الضريبة لإعانة البلديات واحتياجاتها.

[1]– توفيق دحماني، ا**لضرائب في الجزائر، 1792– 1865** ، دراسة مقارنة ،**أطروحة دكتوراه**، قسم التاريخ،جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص364

[2]– توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص259

[3]– من خلال المرسوم الملكي 31 جانفي 1847م، المادة الأولى فانه: يخضع كل الأفراد الفرنسيين والأجانب أو الأهالي المقيمين في المدن أو بلديات المناطق المدنية أو المختلطة و الذين يمارسون التجارة والصناعة أو أية مهنة غير معنية بالاستثناءات فهي محددة في المادة 15، ويخص المهن الحرة والقضائية و بعض أنشطة الزراعية، توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص368

[4]– توفيق دحماني، **نفس المرجع**، ص 368

ج– غرامة العقار المؤداة على المباني : كانت هذه الغرامة تؤدى على المعامل والمساكن وغيرها من المباني الموجودة في البلاد ما عدا المعدة منها للفلاحة كمحافظ الأعلاف ومرابط المواشي وغيرها، أما الأشخاص النازلون في الأكواخ فلا يؤدونها، ثم إلى المنازل[1].

والمعامل الحديثة البنيان لم تكن تدخل تحت هذه الضريبة إلا بعد مضي 5 سنوات، أما المعدة للاستيطان في الأراضي فلم تكن تدفعها إلا بعد مرور 10 سنوات.[2]

د– ضريبة كراء : وهي ضريبة خاصة بالمستوطنين، تدفع على كل مسكن فيه أثاث ويعينها في كل عام مجلس البلد، ويكلف بتقييدها خمسة أشخاص مع أحد موظفي إدارة ضريبة العقارات ذوات .ووجه استخلاص هذا الأداء مثل غيره من الضرائب المقبوضة للدولة. [3]

2– الضرائب الغير مباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات ومن أهم هذه النشاطات ما يلي:

أ–حقوق التسجيل : كان التسجيل عبارة عن تقييد لأعمال القضائية من أحكام وأنواع العقود والوثائق والرسوم المتعلقة بالبيع و الكراء و غير ذلك في سجلات تحررها إدارة سميت بإدارة التسجيل[4].

ب– مكس الأسواق: تفرض على كل شخص يأتي الى السوق لبيع محصول من محاصيله، أن يدفع إلى البلدة التي يقع فيها هذا السوق مكسا.[5]

---

[1]–نفسه، ص369

[2]– توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص 371

[3]– نفس المرجع، ص371

[4]– بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص259

[5]– توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص364– 365

ج– غرامة الطابع : وهي غرامة أضيفت للضرائب السالفة الذكر، وهي قيمة أوراق مطبوعة بطابع تستعمل في تحرير أي أحكام وغيرها من المعاملات، وتزداد القيمة المذكورة أو تنقص بحسب كبر أو صغر حجم الطابع، وكانت الإدارة تبيعها عن طريق التجار.[1]

وعليه كان الجزائريون الفقراء يدفعون على الرغم من شدة املاقهم وبؤسهم أكثر مما كان يدفعه المستوطنون الأغنياء ، مما قلص في مواردهم وضاعف من شقائهم.[2]

لقد دفع الجزائريون نسبة 76% من مجموع الضرائب المحصلة من طرف الإدارة الاستعمارية، فكانوا يشتكون على الدوام من أن الضرائب تسحقهم، وظلوا محرومين من أبسط المرافق والضروريات، فيها كان المستوطنون ينتفعون بها لزيادة رفاهيتهم إلى درجة الاستمتاع بالكماليات التي لم تكن للكثير من الفرنسيين في بلدهم[3]

المطلب الثاني: المؤسسات المالية

لقد أوجدت فرنسا مؤسسات مالية داعمة للاستيطان تمثلت في:

أولا/ البنوك:

أول خطوة قامت بها الإدارة الفرنسية بداية الاحتلال هي منح الأراضي للكولون، ومع مرور السنوات طالب العديد من الفرنسيين بضرورة إقامة بنك في الجزائر يساعدها على تزويد المستعمرة والمستوطنين بشكل دائم بالأموال، وكان ذلك من خلال تأسيس أول بنك في الجزائر سنة 1851م.

[1]– نفسه، ص 365

[2]– سعيدي مزيان، **مرجع سابق**، ص57

[3]– بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص260

هذا البنك تم تأسيسه بموجب قانون 4أوت 1851م، حيث ظهر كأنه مؤسسة حذرة جدا ليصير هيئة كبيرة للقرض، قدر الرأسمالية بثلاثة ملايين فرنك[1].

اعتمد البنك في بداية تأسيسه على صك النقود خاصة بالجزائر، فنجد ورقة الألف فرنك، الخمسة مائة فرنك، المائة، الخمسين وأخيرا العشرين فرنك، نجد إلى جانبها عملة بقيمة 5 فرنك حيث أطلق عليها الجزائريون اسم " الدورو" في حين اختفت العملة المحلية التي كانت تصنع من الذهب[2]

وهذا يعني أنه تم إصدار عملة ورقية والذي من خلالها لاحظت ارتفاع أسهمه على التوالي[3]

وبعدها تأسست العيد من المؤسسات المالية لتقدم خدماتها للمعمرين والمستوطنين، هذه الأخيرة كانت مركزة كلها في نواحي الجزائر وغرب الجزائر، حيث يتركز المعمرون والشركات المساهمة والصناعات[4].

ومن هذه المؤسسات نجد الشركة الجزائرية التي تأسست سنة 1865م حسب عدة بن دامة

وتكونت بصفة رسمية سنة 1877 م، وقد أنشئت لضمان حركية الاقتصاد وفي الجزائر باسم القرض الليوني في سنة 1878م، ثم القرض العقاري في سنة 1913م، فنجد الشركة العامة فتحت لها وكالات متعددة في الجزائر[5].

---

[1]– خديجة بختاوي ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870– 1939**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران،2011– 2012، ص88

[2]– خديجة بختاوي ، المرجع السابق، ص88

[3]– la banque de l' Algéri ، Henri garrot ، **paris éditeur librairie parisienne**Albert 1892 p11

[4]– عميراوي احميدة، **مرجع سابق**، ص66

[5]– بن دامة عدة، **الاستطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962**، ج1، د.ط، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015،ص272

كما برز كذلك البنك الصناعي لافريقيا الشمالية في 1919م، وهو البنك الذي تحول بعد الحرب العالمية الثانية الى بنك للمصالح[1].

موازنة للبنوك الكبرى، نشأت بنوك أخرى لمساعدة الكولون الذين يتلقون صعوبات مالية، ومنها "بنك روبرت" بمدينة الأصنام (شلف حاليا)[2]، وفي سنة 1888م عرفت هذه البنوك ارتفاعا كبيرا في عدد أسهمها، خاصة بعدما باشر بتقديم قروض زراعية مرهونة لفائدة المعمرين مما أدى بهم الى ممارسة زراعات تجارية كالكروم والتبغ[3].

وكانت هذه القروض التي تمنح تمتد لفترة طويلة ومبالغها معتبرة وقد فتح كلا من القرض الليوني وبنك الجزائر فروعا له في الجزائر، ومع حلول سنة 1821م بلغ عدد هذه المؤسسات 26 مؤسسة تتوزع كالتالي:

عشرة بولاية الجزائر وثمانية بوهران وعشرة بقسنطينة[4].

أما الأموال المودعة لهذه البنوك، فكانت تختلف من مؤسسة لأخرى فعلى سبيل المثال في سنة 1893م، بلغت أرصدة المالية لبنك معسكر 5800.000 فرنك، وزفي بنك سيدي بلعباس 14.939.000 فرنكا وفي بوفاريك 18.772.000 فرنكا على التوالي وهكذا يكون القرض العقاري و الفلاحي للجزائر قد منح للمستوطنين قروضا لا تستعد الا بعد انقضاء آجال أدناه عشر سنوات، وأقصاها خمسون سنة مقابل فوائد تتراجع بين 5و7% [5].

[1]– خديجة بختاوي ، **المرجع السابق**، ص198

[2]– خديجة بختاوي، **المرجع السابق**، ص88

[3]– محفوظ سماتي، ا **لأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، تر، محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 ، ص 159

[4]– بن دامة عدة، **مرجع سابق**، ص272

[5]– محفوظ سماتي، **المرجع السابق**، ص158

لقد قامت هذه المؤسسات بتدعيم مختلف الأنشطة الاقتصادية ، فبعد الزراعة انتقلت إلى الصناعة، فالشركة الجزائرية (COMPAGNIE Algerian) اهتمت بإقامة مختلف المنشآت القاعدية للصناعة مثل شبكة المواصلات والري.[1]

والى جانبها نجد الشركة العامة(Société GENERALE) حيث نجد فرعا صناعيا لها فتح في سنة 1919م، وقد امتد نشاطها في شمال إفريقيا وكانت تسعى لأجل تشجيع الصناعة والتجارة[2] وفتحت فرعا لها في كل من وهران وسيدي بلعباس و مستغانم وهذا في سنة 1959م.[3]
ونشير فقط الى أعمال البنك الصناعي لشمال إفريقيا والذي أسس في سنة 1919م، حيث كان يعمل على تقديم القروض المختلفة الطويلة والقصيرة المدى للعدة مؤسسات صناعية وقد توسع نشاطها ليشمل عدة أنشطة كالنسيج ومصانع التعليب وغيرها.[4]

هذه البنوك لعبت دورا أساسيا في دعم الاستيطان سواء في القروض التي تقدمها للمستوطنين والضمانات وفي إشرافها وملكية بعضها للأرض والعقار وتوسيع الاستثمار.[5]

ثانيا/ المندوبيات المالية:

في إطار الإجراءات الرامية إلى استغلال الجزائر لفائدة الأوروبيين، أحدثت تنظيمات مالية سمحت بتوجيه ميزانية الجزائر لخدمة أغراض الاستيطان[6].

[1]– بن دامة عدة، **نفس المرجع السابق**، ص276
[2]– يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري، والحركة الوطنية الجزائرية، 1830– 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص96
[3]– سعيدي مزيان، **مرجع سابق**، ص96
[4]– حيمر صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص215
[5]– نصر الدين سعيدوني، **مرجع سبق ذكره**، ص34
[6]–محمد بليل ، **مرجع سابق**، ص320

حيث تمكن المستوطنين من إصدار قوانين ومراسيم لمصالحهم تمكنهم من السيطرة على الجوانب الاقتصادية، والمحاولة حولها لتقديم الآراء والحلول لوضع يدهم على ثروات الجزائريين، وبإلحاح من المستوطنين على ضرورة إصدار قرار ينص على تأسيس

المندوبيات المالية، أنشئت هذه الأخيرة بموجب مرسوم20أوت 1898م، كجهاز في المستعمرة[1]

تقتصر هذه المندوبيات وفقا ما اصطلح على تسميتها بعض المؤرخين، أهم هيئة إدارية سياسية تمثل المصالح الاقتصادية بالجزائر.[2]

وعرف كذلك بانها عبارة عن مجلس استشاري فقط، [3]والتي تتألف من 69 مندوبا(عضوا، منهم 48 من الأوروبيين (المعمرين) 21 جزائريين (مسلمين)[4].

هذا المجلس زيادة على ان أغلبية أعضاءه من الأوروبيين، فان سلوطاته تقتصر على إبداء الرأي في بعض الشؤون، كعقد القروض ومنح امتيازات الأشغال و دراسة ميزانية الجزائر ويبقى الفصل فيها من اختصاص البرلمان الفرنسي.[5]

ولما كانت موافقة هذا المجلس ضرورية لفرض ضرائب جديدة في الجزائر،حيث سيطرت عليه طبقة الرأسماليين أو جعلوه أداة طيعة في أيديهم، وعرقلوا كل المشاريع الإصلاح مثل ادخال الضريبة العقارية وضريبة الدخل العام إلى الجزائر وعندما حددت اختصاصات هذا المجلس، احتج أصحاب المصالح وأرغموا السلطات على إصدار قرار ينص على فصل ميزانية الجزائر على الميزانية الفرنسية.[6]

[1]– يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 96

[2]– سعيدي مزيان، **المرجع السابق**، ص96

[3]– حيمر صالح، **مرجع سابق**، ص 215

[4]– ناصر الدين سعيدوني، **مرجع سبق ذكره**، ص34

[5]– محمد طافة، **مرجع سابق**،ص 320

[6]– يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص35

ومن هذا المنطلق الذي أصدره قانون 19ديسمبر 1900م، الذي يهدف بالدرجة الأولى الى حلف كيان مالي مستقل عنها ذات الطابع الفرنسي المدني، وهذا ما خول لها أن تحظى.

بميزانية مالية خاصة، تكون من اقتراح الحاكم العام المدني على أن تنافس من ط رف النواب الذين يشكلون معظمهم من المستوطنين[1].

كما نصب هذا القانون على تعيين عمال الخزينة المالية، وأمين عام للصندوق على رأس كل عمالة، يساعده قابضون يتم تعيينهم بمرسوم وزاري، نجد الى جانبهم قابضين خاصين معنيين بدورهم من قبل وزارة المالية، وتم ربط مصلحة الخزينة بوزارة المالية[2].

وقد قسمت الميزانية الى قسمين:

أ– ميزانية الحكم: وقد ترك حق التصرف فيها لفرنسا

ب– ميزانية الخاصة: تتصرف فيها وبشكل مطلق الجزائر، حيث كان يتم اقرار نظام الضرائب الخاص بها مع الحفاظ على كل الموارد[3].

و بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900 م السالف الذكر أصبحت الجزائر مستقلة ماليا، وفي هذا الصدد يقول فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار" يجب أن نتمسك بروح قانون 1900م، الذي منح الجزائر استقلالها المالي وان محرري هذا القانون أرادوا منحنا أخيرا الدولة، أي ميزانية الدولة الجزائرية."[4]

---

[1]–بوضرفاية بوعزة، ، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830– 1930م**، وانعكاساتها على المغرب العربي ، د.ط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2012، ص103

[2]– خديجة بختاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص211

[3]– خديجة بختاوي، **المرجع نفسه**، ص 211

[4]– فرحات عباس، **ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها** ، تر، أبو بكر رحال، د.ط، منشورات anep ، الجزائر، 2005،ص131 .

كما أصبح المجلس من المندوبين يمثلون المصالح الأربعة شرائح الاجتماعية المتميزة في الجزائر.

- ❖ المستوطنون الأوروبيون (المالكون للأراضي) 24 مقعد
- ❖ المستوطنون الأوروبيون (الغير المالكون للأراضي)24 مقعد.
- ❖ الجزائريون (المتكلمون باللغة العربية)15 مقعد.
- ❖ الجزائريون: (المتكلمون باللغة القبائلية)كمقاعد[1]

وبهذا نستخلص بأن مجلس المندوبين الماليين قد جاء ليدعم الشرعية السياسية بهذا المجلس بأكثر من الثلثين من المقاعد، وبالتالي فان قرارات هذا المجلس تخدم مصالحهم والجزائريون لا يمكنهم الاعتراض.على ما يتخذه الاوربيون من قرارات[2].

وذلك تمكن الكولون من الأشراف على المداخيل والمصاريف المتعلقة بالميزانية الجزائرية، وتمكنوا من إقامة مراكز الاستيطانية و متابعة مختلف المشاريع التي تخدم مصالحها الاستيطانية، كشبكة السكك الحديدية والمواصلات وتطور الفلاحة .[3]

وبالتالي أصبح الأوروبيون المستوطنون سيادة البلاد الفعليين، وأصحاب الحق واليد الطولى على الشؤون المالية والاقتصادية الجزائرية.[4]

إن الاستقلال المالي للجزائر أدى الى نمو إمكانيات البلاد المالية فتطورت الميزانية الخاصة بالجزائر من 55.000.000 فرنك سنة 1901م، إلى أن حرم منها الجزائريون، ووجهت لخدمة المعمرين الأوروبيين ورفع مستوى معيشهم و إيجاد الهياكل الضرورية لإنجاح مشاريعهم [5].

---

[1]– عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،دار الغرب الاسلامي للنشر، بيروت، 1997، ص182

[2]– المرجع نفسه، ص182

[3]– محمد بليل،**مرجع سابق**، ص321

[4]– ابراهيم مياسي، **التوسع الاستعماري في الجنوب الغربي الجزائري،1880– 1912**، منشورات المتحف الوطني المجاهد، د.د.ن ، د.ط، د.س.ن، ص135

[5]– ناصر الدين سعيدوني، **مرجع سبق ذكره**، ص34

توضح فقط أن مهام هذه المندوبيات في حقيقة الأمر كانت مالية لكن لم يمنعها من طرح القضايا الأخرى، ومناقضة الآراء السياسية للتحكم في الجزائر إخضاعهم لمصالحهم.[1]

[1]- محمد بليل، **مرجع سابق**، ص321

المبحث الثالث: أهداف ومزايا السياسة المالية الفرنسية في الجزائر

المطلب الأول: أهداف السياسة المالية الفرنسية في الجزائر

تتجلى أهداف السياسة المالية الفرنسية في الجزائر في ما يلي:

- ✓ تأسيس الاقتصاد الاستيطاني القائم على التبعية الأجنبية وخدمة السوق الفرنسية[1]

أو بعبارة أدق السيطرة الاقتصادية واستغلال ثروات وخيرات البلاد والتصرف في الإنتاج الفلاحي الموارد المنجمية وتسويق بضائعهم الصناعية لخدمة السوق الاوروبية[2]

تقديم الدعم للمستوطنين الأوروبيين لمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل (10 سنوات حتى 30 سنة) لتمكينهم من تحقيق مشاريعهم الاقتصادية والاجتماعية بإضافة إلى إنشاء قواعد استعمارية اقتصادية قوية الهدف منها تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل[3]

- ✓ حرص فرنسا على مسألة الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي كانت تعتبر كجزء من مخططها الهادف إلى توطين الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر، ومن هذا تبين بان سعي فرنسا الاستيلاء على الأرض كان واحدا من أبرز أهدافها، ولهذا لم تتوقف عن شن الحروب من اجل سلب الأراضي الجزائرية، كما أنها كانت تهدف إلى تهجير أصحابها الشرعيين، وهو الأمر الذي تصدى له الشعب الجزائري[4].

---

[1]- عميراوي احميدة، **مرجع سابق**، ص44

[2]- الهادي بكوش، **الاستعمار والمقاومة بين الأمس واليوم**، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص31

[3]– بن دامة عدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 271

[4]– بن دامة عذة، **نفس المرجع**، ص 120

تفكيك البنية الاجتماعية وذلك من خلال وذلك من خلال النفي والتهجير وخاصة باضرام نار الفتنة بين القبائل وتشجيع استهلاك الخمور، ونشر الفساد[1].

فالسياسة الاستعمارية كانت تهدف الى تحطيم كيان المجتمع الجزائري من خلال محو جذور هذه الأسر والعائلات وبالتالي.

القضاء على ماضي هذا المجتمع واستبداله بحاضر فرنسي من خلال بتويب فئاته في المجتمع الفرنسي[2]

1. وفي هذا الصدد يقول أبو القاسم سعد الله رحمه الله، نقلا عن " بوضرفاية بوعزة " **وقد تثبت لهؤلاء بعد التجربة أن الانتصار بين الجدد أولئك الذين ليس لهم أصول عائلية هم الذين أسرعوا إلى الذوبان في الفرنسيين وقبول نمط عيشهم والخضوع بهم لخدمة المصالح المشتركة ولذلك مال الفرنسيون إلى هؤلاء بعد أن اعتمدوا في أول الأمر على بعض الأشراف واستفادوا من سمعتهم ونفوذهم"[3].**

المطلب الثاني: مزايا السياسة المالية الفرنسية في الجزائر

حجم الاستثمار بصورة عامة و الاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة و ذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي و الإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها [4].

- ✓ مدى وفرة و كفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة و بالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي في الدولة[5] .

[1]– بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص156

[2]– بوضرفاية بوعزة، **مرجع سبق ذكره**، ص111

[3]–المرجع نفسه، ص111

[4]– عبد المطلب عبد الحميد (2003) **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** . الطبعة الأولى . مجموعة النيل العربية . القاهرة . ص 44 و 45

[5]– عبد المطلب عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص45

- ✓ مدى وفرة فرص العمل للمواطنين و تأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب .
- ✓ التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة و عدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية[1]

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص45

خلاصة الفصل:

إن المشروع الفرنسي في الجزائر يتلخص في تكريس تبعية الجزائر لفرنسا، حيث عملت فرنسا على انجاز أساليب وسائل السيطرة على أرض الجزائر، وذلك من خلال وضع سياسة ارتكزت على نظام ضريبي وتأسيس مؤسسات مالية لخدمة مصالحها وهذا ما ساهم وبشكل كبير في دعم الاستيطان.

تمـــــهيد

المبـــحث الأول: مراحل النظام المالي بالجزائر

المطلب الأول :مرحلة التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني

المطلب الثاني: مرحلة سن القوانين

المطلب الثالث: مرحلة اللجان البرلمانية

المبـــحث الثاني: مجالس النيابات المالية

المطلب الأول: مجالس البلدية

المطلب الثاني: المجلس الجزائري

المطلب الثالث: المجالس العمالية

المبـــحث الثالث: نظام الميزانية (1851– 1919)

المطلب الأول: النفقات المالية

المطلب الثاني: المداخيل المالية لميزانيات

المطلب الثالث: نظام الضرائب لميزانيات

خلاصـــــة الفصل

تمهيد:

مع مجيء الجمهورية الفرنسية الثالثة، ونيابة فترة الحكم العسكري في الجزائر وبداية الحكم المدني، بدأت معالم النظام المالي الاستعماري في الجزائر، تتضح أكثر عبر إنشاء مؤسسات مالية استعمارية، وتنظيم الترسانة القانونية الاستعمارية، بمراسيم جديدة تتيح استغلال أقوى لخيرات البلاد، وإثقال كاهل الأهالي بمنظومة ضريبية مجحفة.

ولدراسة هذا الفصل قسمته إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول: مراحل النظام المالي بالجزائر

المبحث الثاني: مجالس النيابات المالية

المبحث الثالث: نظام الميزانية (1851– 1919)

المبحث الأول: مراحل النظام المالي بالجزائر

المطلب الأول: مرحلة التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني

بعد المشروع الذي جاء به راندون في مارس 1870 القاضي بإنشاء سلطة مقيم عام في مدينة الجزائر والذي يعد لملامح النظام المدني في الجزائر، وكان ذلك في 09 مارس 1870 والذي يسعى المستوطنون من خلاله إلى تطهير كل موظفي الإمبراطورية الثانية وأصبحوا يسيطرون على الأوضاع في الجزائر وصاروا يطالبون نوابهم البرلمانيون بالمطالبة بالقوانين التي تخدم مصالحهم في الجزائر.

وبمجرد تعيين أولف كريميو كمسؤول عن الداخلية في الحكومة الدفاع الوطني، قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر وإعطاء السلطات المطلعة للمعمرين الأوروبيين وبناء علة هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870م وتقرر أن:

- ✓ أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوزارة الحر ويعوض بحاكم عام مدني، ويوضع تحت تصرفه في رؤساء عمالات أو رؤساء المقاطعات الإدارية.
- ✓ أن تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له ان يتدخل في الشؤون المدنية.[1]
- ✓ أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيين مجلس الوزراء بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.
- ✓ أن يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس العامة متنحية من طرف الفرنسيين فقط وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتحسين وضعية المسلمين.

[1] – الدراجي بن قلية، **النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر(1870– 1914) أطروحة ماستر** في تاريخ العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الوادي حمة لخضر ،2017- 2018، ص 38.

وفي يوم 24 ديسمبر 1870 جاء مرسوم آخر ينص بإلغاء المناطق العسكرية وتحويل تلك المناطق تدريجيا الى يد السلطة المدنية وهذا معناه بسط النفوذ المعمرين على جميع المناطق التي كانت تخضع سابقا الى سلطة العسكريين[1]

وتم إصدار مرسومين بتاريخ 4 و 6 فيفري 1871 والذين جاءا كتكملة لمرسوم 24 أكتوبر 1870م القاضي بأن النظام المالي هو الروح الضرورية للنظام السياسي ومنه يكرس بتمثيل الجزائر في فرنسا وبصيغة أخرى محاولة دمجها في فرنسا والحفاظ على حقها كحق مشترك داخل النظام الفرنسي في باريس[2]

المطلب الثاني: مرحلة سن القوانين

بعد أن حول كل من الحكم العسكري إلى الحكم المدني سعى المعمرون جاهدين لسن القوانين إدارية لصالحهم من أجل التوسع وبسط نفوذهم وتم تين سيطرتهم على الأهالي من خلال قوانين تحسينه والتي كانت تمد من طلب ممثليهم داخل غرف البرلمان وهذا ما هو إلا تمهيد لبسط الطريق نحو بناء نظام مالي استعماري في الجزائر والحكم الذاتي المالي للجزائر وهو القرار الذي نادى به الكولون منذ وقت بعيد، وحقق في المطلع العشرين، الكولون حملهم في إنشاء حكم ذاتي كامل في الشؤون المالية والمدنية للجزائر[3]

وبذلك إصدار مجموعة من القوانين المالية لبسط نفوذهم ومن بين هذه القوانين مايلي:

أولا/ قانون المالية 27 جويلية 1871:

والذي جاء بقرارين:

[1]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص138

[2]- الدراجي بن قلية، **المرجع السابق**، ص39

3- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900– 1930)**،ج ،1دار الغرب الاسلامي ،بيروت،لبنان ،ص28

✓ **القرار الأول:**

باعتبار أن المرسومين 24 أكتوبر 1870م و 1 جانفي 1871م اللذان يهدفان إلى التمثيل بالتدريج نظام المصالح في الجزائر مع مصالح القارة، ويقصد بنظام المصالح أي تسير أعمال المشاريع في الجزائر من فرنسا مثلها مثل مستعمرات القارة وتحت إشراف وزير الحربية وباسمه تلغى كل القروض السنة المالية 1871م حيث أن نفقات الحكومة لهذه السنة في الجزائر بلغت 41.393.611 فرنك كون فرنسا في هذه الفترة خرجت منهزمة من حربها ضد بروسيا(ألمانيا) بالإضافة إلى الثورات الداخلية في الجزائر جعلتها تغير من سياستها المالية، فتم إلغاء القروض من طرف وزير الحرب، لان الظروف السابقة الذكر، قد أرثت على مداخيل الخزينة من الضرائب وفي ظل هذا كله تم تحويل ما يسمى بالميزانية المالية لكل من الوزارات التالية الحربية البحرية للمستعمرات والدين و الزراعة والتجارة والأشغال العمومية، الى قروض المالية تقسم من طرف وفد مالي تحت منسقين ثانويين، وبإشراف الحاكم العام عليهم، إذ يمكن لكل وزير لهذه المصالح ان يقوم بتطبيق نظام القروض على وزارته ويتم توزيعها حسب ما تقتضيه متطلباتها وحاجياتها بالتساوي

✓ **القرار الثاني:**

ينص على أن وزير الحربية يشرف معلى المالية لتصفية النفقات واستلام حسابات السنوات السابقة 1869- 1870 والتي تخص الخدمات الخاصة بالحكومة العامة في الجزائر أو المباشرة يقوم الوزير بإصدار تعليماته للسلطة الكفيلة بالعمل بذلك والى المنسقين في الجزائر، ونتيجة لهذا التمثيل تم الغاء الخلفيات المشتركة للمقاطعات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة).

ومنه تم مباشرة الغاء مرسومين 04 و 06 فيفري 1871 وإصدار مرسوم 31 ماي 1871 والذي حدد من خلاله ميزانية الحكومة العامة في الجزائر[1].

[1]- الدراجي بن قلية، **المرجع السابق**، ص42

ونتيجة لهذا النفوذ الكولوني، داخل البرلمان الفرنسي تم تشكيل مستشار حكومي ومستشار أعلى للجزائر، لكن هذا لم يشفى غليل الكولون، برفع أصواتهم وكشف مساوئ النظام المركزي لتسيير خدمات الجزائر.

ومن خلال هذا القرار الثاني من القانون 27 جويلية 1871 الذي فتح الباب أمام التحرر الإداري في تسيير من خلال إعطاء الحرية الكاملة لكل وزير في التصرف وإبلاغ الحاكم العام، حول ما تتطلعه مصالح وزارته مباشرة، يقوم الحاكم العام وبعد استشارة المستشار الأعلى للحكومة في الجزائر بمراسلة كل وزير من وزراء المصالح المعنية في الجزائر، ماعدا المصالح التي هي تحت إشراف الحكومة العامة في باريس كوزارة التعليم والعدل ثم بعد ذلك تقوم على رئيس الحكومة العامة، وهذا الأخير يقوم بصياغتها على شكل تعليمات أو قرارات، ويتم تقدمها الى رئيس الجمهورية لإمضائها.[1]

قرارات الإلحاق (الربط) 1881: ومع بداية سنة 1881م صدرت قرارات رسمية، يهدف من خلالها الى إعطاء الحرية الكاملة للوزراء، المصالح باتخاذ قرارات التنفيذ المشاريع مباشرة مع الادارة العليا في الجزائر والتي تهدف من ورائها إلى إلحاق كل المصالح بالوزارات في باريس ومنه فان مختلف الخدمات الجزائرية ستوضع تحت سلطة مخولة من كل الوزارات في الجزائر، تحت أمر الحاكم العام المدني وتحت سلطة سكرتير العام المكلف بانجاز الأعمال المدنية والمالية.[2]

[1]- الدراجي بن قلية، **نفس المرجع السابق**، ص 43

[2]- شارل روبير آجيرون، **مرجع سابق**، ص83،85

المطلب الثالث: مرحلة اللجان البرلمانية

لقد أوفدت الحكومة الفرنسية هذه اللجنة البرلمانية تحت رئاسة " جول فيري" الشهير بسياسة متزنة، وكانت مهمة هذه اللجنة البرلمانية والبحث في مطالب الشعب الجزائري والتعرف على أسباب القلق العظيم الذي الذي راوده، والذي أقامت حوله الصحافة الفرنسية الضجة الكبرى.

- ✓ كانت هذه اللجنة قد لخصت أعمالها في " ثمانية عشر بندا وهي كما يلي:
- ✓ التعليم ، الأحكام العدلية الإسلامية ومحاكمها، الضرائب، الجبايات ، إعانة الفقراء والمساكين،الملك، وتأسيس الملكية، أخذ الملك للمصلحة العامة، الجار وهذا ما يعبر عنه في الاصطلاح الحديث "**الضمان المشترك**" القوانين الزجرية ،التجنيد، التجنيس،الانتخابات العمومية،مجلس الشورى العام، المجلس الأعلى، النيابة الأهلية في البرلمان، المجلس الجنائي ،الغابات الربا، وطبقة الوالي العام، هذه النقاط المستوحاة من مطالب الجزائريين .
- ✓ لقد كانت هذه المسائل والتي أخذتها اللجنة في مجموع تشكيات ومطالب الشعب الجزائري وبعد الأخذ والرد قررت أن تستفتي فيها الشعب والاعتبارات ففوض الأمر إلى المرحوم الدكتور محمد بن العربي النائب ببلدية الجزائر العاصمة فقبل هذا التفويض واقترح أن يكون الجواب حضوري شفهي أمام اللجنة على هذه المسائل واقترح أن يذهب إلى العاصمة الفرنسية فقبل أيضا اقتراحه و اختار معه صديقه " الشيخ محمد بن رحال"لما يعرف فيه من مقدرة ووطنية صادقة،واجتمع الشيخان بعاصمة الجزائر ثم أبحروا إلى فرنسا[1]

[1]- بن العقوة عبد الرحمان ابن ابراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة (1920–1936)**، ط2، منشورات السائحي ،الجزائر، 2010،ص 18- 19

المبحث الثاني: مجالس النيابات المالية

منذ أن وطأة قدم الغزاة الفرنسيين أرض الجزائر فكروا في إنشاء أجهزة إدارية، على شاكلة ما هو موجود في فرنسا، وما ينطبق وظروف المستعمرة (الجزائر) كمجلس الجماعات المحلية، ومجلس العمالات، حيث لكل مجلس مهامه متمثلة في مراعاة شؤون العمالة وتسيير ميزانيتها، ومن أهم المجالس الذي نختص بدراسته هنا، هو مجلس النيابات المالية ، وهو بمثابة برلمان في الجزائر المستعمرة، وهو السلطة المسؤولة عن المسائل المالية، تم تأسيسه بموجب قانون 23 أوت 1898م، والهدف منه هو تمثيل دافعي الضرائب، ونقل انشغالاتهم من طرف ممثليهم، وينتخب أعضائه لمدة ستة (06) سنوات، يجدد نصفه كل ثلاث سنوات، ويعقد المجلس جلستين اعتياديتين في السنة.

فلقد قسم القانون دافعي الضرائب، الناخبين إلى عدة أقسام، كل قسم منهم ينتخب نوابه على حدى، القسم الأول وهو قسم المستوطنين أربعة وعشرون 24نائبا بمعدل 08 نواب[1].

عن كل عمالة من العمالات الثلاث (الجزائر وهران وقسنطينة) والقسم الثاني وهم الفرنسيون وأصحاب الحرف الحرة الصناع وينتخبون 24نائبا كذلك والقسم الثالث ويشمل الأهالي ولا ينتخبون إلا 21 نائبا مقسمين 12نائبا من الأهلي العرب و 09 نواب من منطقة القبائل.

مقارنة بعدد نواب الأوروبيين الذي يمثل 48 نائبا في القسمين الإثنين، والجزائريون الأصليون 21 نائبا، هناك تباعد من حيث حقوق التمثيل مقارنة بعدد السكان الأصليين الذي يفوق في هذه الفترة الستة ملايين (06مليون نسمة)، أمام الأقلية الأوروبية بما فيها المستوطنين، وهذا نتيجة للسيطرة الكاملة للعنصر الأوروبي ، على الرغم من أن النسبة الكبيرة لدافعي الضرائب من الأهالي.

ومن مهام كل قسم من الأقسام التي تم انتخابها في المجلس النيابي المالي، أن كل قسم يتفاوض على حدى، ومن بعد يجتمع الأقسام الثلاث للمصادقة على مشروع الميزانية، ولكي لا يفوتنا الحديث عن كيفية انتخاب هذا المجلس، حيث ينتخب عن طريق الناخبين في البلدية الذين ينتخبون المجالس البلدية والمجالس العمالة، وهم الذين ينتخبون أعضاء المجلس النيابي ومن مهام هذا المجلس كما ذكرنا سابقا، هو الذي يتفاوض حول الميزانية الجزائرية ويتصرف فيها ويقررها، للحاكم العام سلطة مطلقة

[1]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مرجع سابق، ص 83

على مجلس النيابات المالية، وله الحق في حله إذا اضطرت الضرورة أو إلغاء مفاوضاته ،وإلغاء ما يراه منافا لمصلحة فرنسا ، ومن صلاحيات المجلس النيابات المالية المصادقة على تغيير النظام المالي بالجزائر، إذا لم يصادق المجلس فلا يكون تغيير، ولا يمكن أن تعقد الجزائر أي قرض مالي إلا بمصادقة المجلس، أو أي مشروع من المشاريع الاستثمارية، أو أن تنال شركة السكك الحديدية مشاريعها إلا بمصادقة المجلس كانت النيابات المالية تتفاوض حول الميزانية فقط، فرأى هؤلاء النواب الذين يمثلون الغالبية في المجلس، أنه من أسوء بمصالح الجزائر أن يتولى البرلمان الفرنسي شؤون الجزائر وإدارة ماليتها، وأن يتصرف في ميزانيتها، و أن مجلس الأمة في فرنسا لا يعرف عن الجزائر إلا القليل مما يأتيه عن طريق التقارير الرسمية، وفي ضل هذه الآراء من رجالات الكولون ، حتى تمكنوا من الحصول على قانون 19 ديسمبر 1900م الذي جعل للجزائر ميزانية خاصة بها ومنحهم استقلال مدني بالجزائر[1]

المطلب الأول: مجالس البلدية

كل مدينة وكل بلدة تنتخب مجلس بلدية لإدارة شئونها وبما ان أعمال السرقة والتدليس تصعب داخل جدران المدن الكبيرة وأن كانت تقع على نطاق واسع، فلم يجازف القانون بسن التسوية البشعة الألفة الذكر على قاعدة 9=1 بل حرص على ان يبقى الأوروبيين مهما قل عددهم ثلاثة أخماس المقاعد، وان يكون للجزائر الثلثان الباقيان وبهذا يضمن الاستعمار أن كل ما يقترحه الجزائريون على قلتهم يرفض وكل ما أراده المستعمرون ينفذ، ولو عارضه الجزائريون بإجماع[2].

المطلب الثاني: المجلس الجزائري

هو المجلس الذي جابه دستور الجزائر الجديد الذي منحته فرنسا 1947 وهو مجلس له النظر الواسع في الميزانية الجزائر تحت رقابة المجلس الوطني الفرنسي ولا ينفذ قانون الفرنسي في الجزائر إلا بعد مصادقته مصادقة مجلس فرنسا عليه،وقد منحت فرنسا مبدأ التساوي المطلق بين المسلمين والفرنسيين

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص85

2- حامد عبد المجيد نزار، **المالية العامة** ، د.ط، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، 1988 ، ص24

في هذا المجلس لكن فوقهم منم كل ماهو جزائري، وكل ما هو مسلم جعلهم يخشون سوء هذه التسوية في العدد، فاكتشفوا طريقة تقيهم هذا الخطر وهي:

1/ ليس الانتخابات فالإدارة تعين مرشحيها من قبل من بين الصم البكم العمى الذين لا يفهمون.

2/ أما الميزانية الجزائرية التي يتصرف فيها الاستعمار والمستعمرون بواسطة نوابهم وبواسطة نوابهم ممن

3/ رضيت الأداة عنهم من المسلمين، فقد بلغت عددا ضخما يزيد عن مائة وعشرين مليار من الفرنكات أغلبها يدفعه أبناء البلاد.

4/ روض على الاستهلاك لكنها تنفق على الاستعمار،تاركة المسلمين للفقر والجهل والإهمال[1].

المطلب الثالث: المجالس العمالية

لكل عمالة منتخب إلى إعلان الثورة الجزائرية الكبرى يتألف من ثلاثة أخماس للنواب الأوروبيين وخمسين فقط للنواب المسلمين(ثم سوء بعد ذلك ، على نفس قاعدة المجلس الجزائري لكن مآسي التدليس الانتخابي فيه كانت توازي أو تفوق مآسي الانتخاب المجلس الجزائري، ولا تكاد ترى فيه إلا من يرضي عنه الاستعمار أو من رشحه الاستعمار وقيلا جدا من بعثت بهم المدن ضد إرادة الاستعمار.

وهذا المجلس ينظر ميزانية العمالة وينفق معظمها في صالح الاستعمار والمستعمرين الفرنسيين وأن تكلم نائب حر عن مصلحة المسلمين فلا يسمعه قول وأحيانا لا يسجل كالأمة في محضر الجلسة فالجزائري غائب عن الحكم وعن المجالس دائما. [2]

[1]- أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**،ط2، دار المعارف،البليدة،الجزائر،1962،ص258

[2]- المرجع نفسه، ص259

المبحث الثالث: نظام الميزانية (1851– 1919)

المطلب الأول: النفقات المالية

من خلال القوانين التي تم إصدارها بداية الحكم المدني، كقانون المالية 27جويلية 1870 والذي تم من خلاله إعطاء صلاحية الميزانية لوزير الحرب، وتم بموجبه إلغاء قروض السنة المالية 1871م، بالإضافة إلى قرارات الرابط (1881)، التي تمثلت في ربط كل مصالح الأعمال في الجزائر بوزارات في فرنسا.حسب تصريح المكلف بالميزانية العامة لحكومة الجزائر لسنة 1879م، يقول أن الميزانية العامة للجزائر قسمت إلى قسمين ميزانية عادية وميزانية عادية ذات موارد خاصة، ويدلي هنا بتصريحاته حول نظام الإيرادات والنفقات المالية، لهذه السنة نجد أن إيرادات الميزانية العادية قدرت 30. 037 . 694 فرنك، أما الإيرادات الميزانية العادية الإضافية الخاصة) فقد قدرت ب:

3. 500 . 000 فرنك. حيث بلغ مجموع الواردات للميزانية العامة للجزائر 33. 537 . 694 فرنك.

أما نفقات الخزينة النفس السنة قدرت نفقات الميزانية العادية بحوالي 314. 321 . 284 فرنك)، أما نفقات الميزانية للموارد الخاصة تقدر590. 309 .3.6 فرنك.[1]

وبعد مجيء الحاكم العام **تريمان**[2] (Tirman)، قام بأول إشعاراته بأن المشاريع في الجزائر وإن أردنا أن تبقى كمستعمرة فرنسية، لابد أن تعالج بحكم ذاتي يتبعه استقلال الميزانية بذاتها كان ذلك عام 1886، فاعت خطة للإصلاح وفي دورة المجلس الأعلى للحكومة في ديسمبر 1890 حيث عبر فيه باستعداد واضح عن مشروع الميزانية الخاصة، وبإخضاع مقترحات الميزانية على المجلس الأعلى في دورة سنة 1892م، أما المقترحات التي طرحت تقلصت كلها في الاجتماع، ماعدا واحدة وهي

---

[1]- أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص63

[2]- تريمان : (1899 - 1837) (louis Treman) له دكتورة في الحقوق ،تولى عدة وظائف إدارية عين حاكم عاما للجزائر في 16/نوفمبر 1881م شهد عدة ريادات للسلطة الكولون وتوسع النشاط الاستيطاني كلفه معارضة شديدة داخل البرلمان وقد عرف عهده عدة قوانين منها قانون الأهالي 1881والحالة المدنية ،وقانون منح الجنسية الفرنسية في عهده طالب الكولون بالاستقلال المالي استقال عن منصبه 1891م **انظر عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي**، ج 2، ص 492

من بين دعائم الميزانية للجزائر، أن كل الخدمات المدنية والمشاريع يتم تغطيتها في الجزائر، من منتجات وإيرادات الخزينة العمومية بالجزائر، والميزانية الخاصة في مواجهة النفقات المدنية، بكل اشكالها باستثناء الأقساط السنوية للقروض، وضمانات الفائدة التي لا تطبق إلا على الخطوط السكك الحديدية الممنوحة حاليا ومن خلال التنبؤات للسنة المالية 1892م، شكلت المداخيل مبلغ يقدر ب 43 . 590 . 000 فرنك، وبزيادة قيمة إضافية كانت بمعدل 1. 200 .000 فرنك إلى 1 . 500 . 00 فرنك خلال السنوات الأخيرة، وقدرت النفقات ب 40. 123 . 598 فرنك بعد اقتطاع الخزينة النصف المداخيل التي فاقت 40 مليون أصبحت الخزينة في هذه السنة مستفادة بفائض مداخيل قدره 1. 672 . 397 فرنك.

أعطى هذا المشروع قوة الاقتصاد، مما أكد إمكانيات وقدرات الحاكم العام ، على التيسير وإنعاش النمو الاقتصادي في المستعمرة (الجزائر)، ويسمح لها أن تواكب الاستمرارية في نمو المشاريع وأن توافر للخزينة العمومية فائض مالي من المداخيل، جلب مشروع تريمان انتباه السلطات بفرنسا ، وبإظهار لمجلس الشيوخ العدائية وخاصة النواب الذين جاء وفي لجنة جول فيري 1891، التي انتقد البعض من أعضائها الأوضاع منها حالة الأهالي نتيجة الضرائب المجحفة، وعلى رأسهم النائب بوليات (pouliet)، الذي قدم تقريره حول ميزانية 1891 رافعا معارضته للادعاءات المحرري مشروع الميزانية الخاصة، كما عرض التعدي والأضرار الناجمة، وبأن السلطات العمومية غائبة على أرض الواقع.[1]

في ما يخص مقترحات ميزانية الخدمات المدنية للجزائر، والتي لا يمكن أن تعتمد عليها خدمات العمالات والبلديات، حيث أن ميزانيات هذين الأخيرين يتم اقتراحهما من طرف المجالس المحلية بالمقاطعة أو بالبلدية، فتقرر من طرف الوزير وتضاف إلى مقترحات الميزانية العامة، وتطرح أمام المجلس الأعلى لينضر فيها ثم يتم تقديمها للحكومة، ليتم تنفيذها كونها سلطة تنفيذية، في بعض الأحيان يقوم الوزير بمنح قروض مالية للمصالح التي تحت تصرف وزارته، إذا كانت في حاجة لذلك، ومن الخدمات المماثلة في فرنسا نجد البعض منها في الجزائر، وضعت على شكل المساهمات وتحت سلطة مباشرة الوزير المالية نذكر منها مثلا:

[1]- احمد توفيق المدني ، **المرجع السابق**، ص 258.

- ✓ الاشتراكات المباشرة
- ✓ الاشتراكات المختلفة
- ✓ تسجيل العقارات والطوابع البريدية المختلفة مع إدارة حراسة الأموال،
- ✓ الخدمات الطبوغرافية مع خدمة دستور أولوية سكان الأصلين.
- ✓ خدمات الغابات المستعمرة ملحقة بوزارة الفلاحة

إن صرامة إجراءات التمثيل هذه، لقد تم من خلالها السماح بالتفاوض والتشاور مع الحاكم العام، والكفاءات القادرة كالمستشيرين الماليين والخبراء عن كل مصلحة من مصالح الوزارات الممثلة في الجزائر، داخل المجلس الذي يرأسه الحاكم العام بنفسه، وهي القادرة على تسيير شؤون الخاصة بالقروض المفتوحة مفتوحة الأجل) للميزانية التابعة لمقر المصلحة.

وفي 02 مارس 1891 تم رد على تصريح الحاكم العام تريمان (حول استقلالية الميزانية) كما أظهر كذلك النائب العام بولونجي paulounjet خطر المشروع الذي جاء به الحاكم العام، والذي حسب نضره (بولونجي) أنه يمس بأمن الدولة وسلطة على المستعمرة، وعارض تأسيس ميزانية خاصة منفصلة عن الميزانية العامة بفرنسا، وفي 12مارس 1891 تاريخ مجي لجنة جول فيري إلى الجزائر، والتي خلصت بعد مجيئها بتقديم تقارير حول مساهمات الحكومة العامة بباريس، للخزينة العمومية في الجزائر، متمثلة في بناء المشاريع كالأشغال العمومية، وفي نوفمبر 1896 رأت غرفة النواب أن نظام الإلحاق الذي تم وضعه بمرسوم 28 أوت 1881م، للبدء بتفعيله في ما يخص تسيير الخدمات العمومية في الجزائر، ولتحقيق هذه الإجراءات العملية خرجت الحكومة ببعض النقاط منها:

1/ استرجاع هاته المراسيم في الحال وإعادة تنظيم الإدارة العليا للمستعمرة.

2/ تأسيس جهاز مراقبة إدارية لتنظيم وتكوين موظفي المجلس الأعلى وفق مشروع قانوني.

3/ إن نظام الميزانية من خلال مرسوم 31 ديسمبر 1896م، أصبحت كل الخدمات ملحقة وتحت سلطة مباشرة لوزير الداخلية، ماعدا العدالة والعبادات، والتعليم العمومي والخزينة والجمارك، فأصبحت الحكومة ملمة بجميع ما يخص المستعمرة الجزائر[1].

[1] – شارل روبيرت اجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، مرجع سابق، ص 813

4/ ميزانية النفقات المالية في الجزائر لكل سنة ترسل وفق محضر من طرف الحاكم العام إلى الوزير وذلك بعد رأي المستشار الأعلى.

5/ القروض مفتوحة لوزير الداخلية ماعدا الخدمات العدالة والدينية .

المطلب الثاني: المداخيل المالية لميزانيات

إن الظروف التي ألمت بفرنسا بعد خسارتها في الحرب السبعينية أمام بروسيا جعلها تمر بتحولات سياسية واقتصادية بها وداخل مستعمراتها بما فيها الجزائر، والتي كان لها انعكاساتها على الاقتصاد الفرنسي والخزينة المالية الفرنسية بالخصوص، مما جعل السلطات الاستعمارية الفرنسية تلجأ إلى سياسة مالية خاصة، لتملأ خزائن الميزانية العامة للدولة ، فتتمثل في التركيز على أهم مورد رئيسي للخزينة العمومية وهو نظام الضرائب وكيفية جبايتها[1].

المطلب الثاني: نظام الضرائب لميزانيات

لم تكن السلطات الاستعمارية منذ احتلالها الجزائر مهملة لنظام الضرائب، بل أعطت له أهمية كبرى، ووضعت له سياسة خاصة من حيث التنظيم وتنويع مصادره، التي كانت نغمة عن الأهالي من حيث الجور الذي طبع على نظامها، وعلى إثر التحولات التي طرأت بعد 1870 بما فيها سيطرة الشبه تامة بالنسبة المستوطنون على جميع المصالح الإدارية والمالية، فانكب مجلس الحكومة في إقامة مصلحة للإحصاء والتحصيل يشغلها موظفين فرنسيون [2]

أما في سنة 1872 قرر الحاكم العام دي قيدون (de gueydn) بمضاعفة الموظفين الفرنسيين ، بما فيها مصلحة أعوان المكلفين في تسجيل دافعي الضرائب، في سجلات وضبط حساب الضريبة، كما ألغي الضريبة العقارية الأوربية، مركزة على الأهالي بدفع ضريبة العشور، وزيادة في حجم الضرائب العربية، وأكد المجلس بمضاعفة الضريبة في منطقة القبائل بثلاث مرات، وإلغاء العشر الذي كان يمنح للقياد العاملين على جمعها، وبعد وصول الحاكم العام شانزي (chanzy)،

[1]- أجيرون: **الجزائريون المسلمون** ج1، مرجع سابق، ص 470

2 - يحي بوعزيز، **مرجع سابق**، ص 28.

وافق المجلس الأعلى على تعويض الضريبة العربية ، بضريبة موحدة وأن تظل مبلغ ثابت لسنوات، بحيث يعفى الأوربيين من دفع مبلغ الضريبة الأصلي إلى غاية سنة 1880، في حين يدفعون الأهالي المبلغ الأصلي والسنيمات الإضافية.

أما في ما يخص مقرر الميزانية للفترة الممتدة بين 1873-1875 والذي من خلاله تم تحرير مسودة مشروع القانون، وتم عرضها على لجنة للمصادقة عليها قبل أن تصدر الحكومة رأيها فيه (مشروع القرار)، وتم اقتراحها على المجلس الوطني، وبعد مساومات مع الحكومة في 16 مارس 1875، تم إثراء المشروع من طرف هذه الأخيرة، وعرضه على مجلس الدولة

إن قيمة العشور التي كانت تدفع للقياد، سوف يتم دفعها للخزينة، والأراضي التي خضعت إلى المسح العقاري، سوف تدفع هي كذلك إجمالي الضريبة للدولة ابتداء من 1877م، والأوروبيون لا يدفعون سوى نصف المبلغ الأساسي إلى غاية 1882م [1].

وبمرسوم 22 فيفري 1878م، والذي من خلاله تم رفع زيادة جزافية، لسعر قنطار القمح والشعير على التوالي الأول من 20 فرنك إلى 22 فرنك والثاني من 10 الى 11 فرنك، كما رفع مبلغ الزكاة الحيوان والغنم من 0. 15 فرنك الى 0 . 20 فرنك والمعز من 020 إلى 0 . 25 فرنك، فرضت على الأهالي رسوم الإيجار وامتلاك الكلاب، فشكلت الضرائب المصدر الأساسي لموارد البلديات المكتملة الوظائف.[2]

وعليه تم تحقيق زيادة كبيرة في المنظومة الضريبية، ومن خلال تلك القرارات التي كانت تصدر بفترات متتالية تم الوصول إلى معادلة كالتالي، انخفاض الضرائب في السنوات التي قبل سنة 1872م، إذ نجد مثلا سنة 1870 قيمة الضرائب 10. 705 . 419 فرنك يقابلها سنة 1871 قيمة الضرائب 9. 732 . 745 فرنكا، لكن بعد سنة 1872 تشهد قفزة نوعية ليرتفع سنة 1872 يبلغ14. 245 . 224 فرنك إلى سنة 1876 يبلغ 16. 929 . 400 فرنك، مع أن هذه المبالغ لا تمثل مجموع ضريبة الأهالي حيث لم تدخل السنتيمات الإضافية للضرائب العربية التي سبق الحديث

[1]- شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج 1، مرجع سابق، ص 467

2- نفس المرجع،ص 472

عنها، والتي وصلت إلى حوالي 13 إلى 14 مليون فرنك كضريبة أساسية، كان الجزائريون المسلمون يدفعون :

1) السنتيمات الإضافية معدل مجموعها السنوي. 3000 . 00 فرنك .

2) السنتيمات الاستثنائي800 . 000 فرنك .

3) الرسوم البلدية (05 مليون) بالإضافة الى الضريبة الفرنسية المباشرة والغير مباشرة .

أما بالنسبة لسنة 1881 الضرائب الفرنسية المباشرة أو الغير مباشرة لقد صنفت كالاتي:

- ✓ 45 . 000 فرنك لرخصة بيع التبغ و 138 . 321 فرنك كضريبة على الحرف الأهلية و
- ✓ 679770 م فرنك حقوق الدمغ (الختم) و التسجيل.
- ✓ 566 فرنك عن الأهالي و 37 . 063 فرنك عن الأوربيين مع العلم أن النفقات عند الدولة فاقت 40 مليون والعائدات 35 مليون، مما يدلي بوجود عجز في الميزانية المالية، مما أجبر الحكومة في الشروع إصدار قرارات في إعادة تنظيم عائدات البحر، والنظام الجمركي والرسوم على الكحول.[1]

[1] – اجيرون، **مرجع سابق**، ص 472.

خلاصة الفصل:

سعت السلطات الفرنسية منذ بدايتها، من أجل ربط النظام المالي في الجزائر بالنظام المالي في فرنسا، وجسدتها من خلال إصدار قرارات الإلحاق، والتي تم بموجبها ربط كل المصالح في الجزائر بالوزارات في باريس، إلا إن هذا لقي معارضة شديدة من المستوطنين عن طريق ممثليهم في البرلمان الفرنسي، مدعين وراء ذلك بأن السلطات في باريس ليست بما يجرى في الجزائر،ان المصالح في الجزائر لابد أن تسير في الجزائر، والإيرادات التي تجنى من الجزائر تنفق في الجزائر لا تذهب إلى فرنسا.

تمـــهيد

المبـحث الأول: الانعكاسات الاجتماعية للسياسة المالية

الفرنسية على ملكية الجزائر.

أولا. تفكك بنية المجتمع الجزائري

ثانيا.: تدهور الوضع الاجتماعي الأهلي

ثالثا.: استمرار المقاومات الشعبية وهجرات الأهالي

المبـحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للسياسة المالية الفرنسية

على ملكية الجزائر.

اولا: الإنتاج الفلاحي

ثانيا: مصادرة الأراضي

ثالثا: القروض

خلاصـــة الفصل

تمهيد:

لقد ترتب على النظام المالي الاستعماري في الجزائر عدة انعكاسات مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية متعمقة بالأهالي و المستوطنين وبصفة عامة أثرت سلبا على الأهالي.

ولدراسة هذا الفصل قمنا بتقسيمه الى مبحثين.

المبحث الأول: الانعكاسات الاجتماعية للسياسة المالية الفرنسية على ملكية الجزائر.

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للسياسة المالية الفرنسية على ملكية الجزائر.

المبحث الأول: الانعكاسات الاجتماعية للسياسة المالية الفرنسية على ملكية الجزائر.

اولا.تفكك بنية المجتمع الجزائري

إنّ الاحتلال الفرنسي منذ أن بسط سلطته على الجزائر فكر في خلق كيان أخر ليسكن هذه الأرض ممّا أجبر فرنسا على تغيير البنية الاجتماعية للبلاد ، وذلك بانتهاج سياسة اجتماعية تمثلت في الغوص داخل المجتمع الجزائري ، وضرب وحدته أوّلا بالقضاء على ما يسمى بالقنبلة والتي أدركت من خلالها السلطات الاستعمارية أنّها هي العامل الأساسي ، الذي يحفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري [1] ، فكان لتحقيق هذه السياسة الاستعمارية اعتمدت عن خلق منظومة ضريبية تقوي من قوتها المالية ، وترهق كامل الأهالي بها ، وتعددت أصناف الضرائب ، بالإضافة إلى تفتيت الملكية الجماعية ، وتجسد ذلك بحزمة من القوانين ، التي أتت بها السلطات الاستعمارية من أجل إرهاق الأهالي ،كقانون **سيناتوس كونسيلت** [2]، لعام 1863 ، ويعتبر أوّل إجراء تمّ بموجبه تفجير القنبلة الجزائرية ، والتي كانت بمثابة الخلية الاجتماعية الأساسية التي يشد بعضها بعض بصلة ، وثيقة وجل عوامل وحدتها وطبق هذا التقسيم على أكثر من 272 قنبلة [3].

---

[1]- الطاهر عمري ، **دور المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار، أطروحة ماجيستر**، قسم التاريخ،جامعة قسنطينة 1999/1998م، ص 222

[2]- يشكل **قانون سيناتوس - كونسيلت** (Sénatus- Consulte) الصادر في 22 افريل 1863 نقطة تحول بارزة في تاريخ التشريع العقاري الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وهذا نظرا للنتائج التي ترتبت عنه، والتي مست مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الجزائري، لذا سأحاول تناول هذا **القانون** بشيء من التوسع مبرزا ظروف صدورها، **أنظر، مصطفى عبيد، قانون الأحوال الشخصية والتجنيس الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي في 14 جويلية 1865 م في إطار السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر**،د.ط، مؤسسة الأبحاث العربية ،بيروت،2007،ص15

3- شارل روبيرت آجيرون، **مرجع سابق**، ص 275.

وتمّ تشتيت وتفريقها إلى شكل دوار أو مجموعة **دواوير**[1] في نظام القبيلة كان الفرد يتمتع بنصيب سنوي من منتج يستمده من الملكية الجماعية خاصة في السنوات ، التي كان فيها الإنتاج سيء وتمّ القضاء عليه بعد إدخال الملكية الفردية ، ويمكن القول أنّ من نتائج السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر ، هو تحطيم البنية الاجتماعية السائدة في الريف [2].

انهارت العائلات الشريفة الكبرى في الجزائر ، برغم من حفظها على نفوذها لزمن طويل ونتيجة لهذا لم تعد فرنسا لتعترف بوجود عائلات كبيرة لها أملاك ، إن هذا الانهيار الذي أصاب العائلات ، أصبح مدعاة لبعض الفرنسيين الذي كانوا أكثر اهتماما بالسيطرة الاجتماعية ، حين قال " إنّنا فككنا المجتمع الأهلي بصورة كاملة ، إلى حد أنّنا إذا احتجا أنّ تفعل فيه فعلا نجد أنّنا لا نتمكن من السيطرة عليه إذا فنحن نواجه أفرادا منعزلين ، ونتيجة لهذا فإنّنا دون وسطاء لا نستطيع تبليغ نيتنا وتنفيذ أوامرنا أو لتقدير حاجات الناس [3].

ونتيجة إلى هذه القرارات استطاعت السلطة استعارتهم للعمل في الأجهزة الإدارية كالمكاتب العربية كمترجمين أو محامين أو محررين ، قد اكتسبوا أهمية اجتماعية في أعين رجال القبائل بسبب قدرتهم لو أنّها محدودة على تحقيق الأغراض الإدارية الاستعمارية الاستعانة ببعض الشخصيات التي حاربت في صفوف الجيش الفرنسي ، ومنهم من منحتهم ألقاب الشرف (الباشا غلت والقياد والخليفة) ومنحهم المزايا المادية لكسبهم أو شراء ذممهم .

وأمّا أولئك الذين تمت استعارتهم للعمل في الأجهزة الإدارية كالمكاتب العربية كمترجمين أو محامين أو محررين ، فقد اكتسبوا أهمية اجتماعية في أعين رجال القبائل بسبب قدرتهم لو أنّها محدودة

---

[1]- جمع **الدوار** يقصدبه القرية، أو بالأحرى، تجمع سكاني يقطن به عموما مجموعة من السكان تجمعهم روابط عائلية أو قبلية أو جغرافية. قد يكون هذا التجمع مركزا في مكان واحد أو مشتتا نسبيا. **أنظر، مصطفى عبيد، المرجع السابق**، ص 22

2-شارل روبير آجيرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص 280

3- الطاهر العمري ، **المرجع السابق** ، ص 222

على تحقيق الأغراض الإدارية الاستعمارية في عام 1898م أمرت الحكومة الاستعمارية بأن تعزز سلطة الزعماء المحليين القياد ، وأن يعين على رأس القبائل والقرى والأهالي الذي يتمتعون على نفوذ موروث من السابق [1].

إنّ النظام المالي الاستعماري الذي طبقته فرنسا في الجزائر والذي كان أغلب إيراداته المالية وبنسبة كبيرة على عاتق الأهالي وبالإضافة إلى نظام الملكية والذي جعل من الأهالي عمال بأجور زهيدة تحت سلطة الكولون ، وبعد أن ساءت الأحوال المعيشية للفلاحين وهذا ما أكده أحد المترجمين الإدارة الاستعمارية قورجو بقوله " إنّنا لا يمكننا أن نتصور حالة الفقر والحرمان الشنيعين التي يتخبط فيهما الجزء الأكبر من السكان في القبائل من أقصى الجزائر إلى أقصاها الآخر"[2] .

والغريب في الأمر أنّ العملية نفسها ، التي دمّرت وحدة القبيلة أحدثت بين الجزائريين الوعي بوحدة مصيرهم ، واستطاعوا في الأخير أن يتخطوا الصعاب ، بما فيها الانقسامات الاجتماعية ، وبقيت الأسرة كمؤسسة اجتماعية تقوم بدورها في حصانة القيم الاجتماعية والدينية ، فأصبحت العائلة المنبر الحقيقي ، الذي تتجمع فيه القيم الاجتماعية والتقليدية والدينية ، ولكن الفرنسيين بعد عقود من الاحتلال قاموا بدراسات عديدة حول البنى الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، حقيقة إنّهم اختلفوا في تعريفهم للقبيلة ، لكن كانت لهم وجهة نضرة واحدة ومتفقين عليها حول أهميتها كونها اللبنة الأولى للمجتمع ، وبناء على دراساتهم أنّ القبيلة تشكل وحدة متماسكة ، هي الخلية أبوية السلطة ذات أصل واحد ، وكانت بداية القضاء على هذا النظام المنغلق على نفسه (القبيلة) في نظرهم ، والتي كانت بمثابة حجر عثرة أمام طريقهم من أجل التغلغل في المجتمع الجزائري وتقنيته [3].

وحسب ما قاله أحد القادة السياسيين الفرنسيين والذي نبه إلى خطورة القضاء على البنية الاجتماعية بقوله " لم ندرك حين ذهبنا نطارد هذه الأشباح الإقطاع والأرستقراطية أنّنا نقوم بتفكيك

---

[1]- الأزرق مغنية ، **نشوء الطبقات في الجزائر** ، تر : مكرم ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1980 ، ص 62.

[2]- شارل روبيروت ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، تر : عيسى عصفور ، ط1 ، منشورات عويدات بيروت ، 1982 ، ص 126

[3]- الطاهر العمري ، **المرجع السابق** ، ص 223

أنظمة المجتمع الأهلي وحين أردنا التأثير على ذلك المجتمع اكتشفنا أنّنا لا نملك زمام أموره فلم نعد نواجه مجتمعا بل أفراد معزولين عن بعضهم " وحسب رأي هذا السياسي أنّ القضاء على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري سوف يحرم الإدارة الاستعمارية من الوسطاء الذين يساعدونها على بلوغ نواياها وينفذون أوامرها [1].

ثانيا.تدهور الوضع الاجتماعي الأهلي

إنّ النظام المالي الاستعماري ، الذي فرضته فرنسا على المسلمين الجزائريين ، أدى إلى انخفاض مستوى معيشة الأهالي ، ولا سيما في المواسم التي يكون فيها المردود الزراعي سيء ، وقد عاشت الجزائر أزمات حادة في الفترة الممتدة من 1866 م عبرت أفواج من الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى الشمال والتهمت كل ما وجدته أمامها من خضار وثمار فقد الإنتاج الزراعي فتعرض الأهالي إلى ضائقة مالية يسبب الضرائب التي فرضت عليهم [2].

وبينما الأهالي يعانون من أخطار الجراد حدث زلزال في منطقة البليدة وقرى متيجة في مطلع عام 1867 م ، وانتشرت أمراض **التيفوئيد**[3] والكوليرا هذا الأخير ظهر بشكل محدود في بداية سنة 1866 م ، وتعاظم خطره سنة 1867 ووصل الجزائر ، عن طريق الوافدين من أوروبا عبر السفن الراسية في الموانئ الجزائرية .

[1]– شارل روبيرت آجيرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 715.

[2]– أندري بوتيار وآخرون ، **الجزائر بين الماضي والحاضر** ، تر : اسطبولي رابح ومنصف عاشور ، د.ط، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 340.

[3]–هو مرض تسببه بكتيريا السالمونيلا التيفية، وتحدث الإصابة به عادة عن طريق تناول طعام أو ماء ملوث. ويُسبب هذا المرض الشديد الحمى لفترة طويلة، **أنظر**،رابح بيطار، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ج1، ط1، دار الحكمة، العراق، 1992 ص56.

ومع انتشار الكوليرا انتشر التيفن ، وأخذ الجزائريين يموتون بالجملة في الطرقات العامة والقرى ، وأرغمت السلطات الاستعمارية على خفر خنادق عميقة لدفن الموتى [1].

ممّا لا شك فيه أنّ لها أسباب بعيدة وأسباب قريبة ، ومن البعيدة منها معاناة الفلاحين والمالكين للأراضي في عقد الخمسينات وقد لاحظ الجميع أنّ الكارثة ، لم تصيب المناطق التي استوطنها الكولون بشكل كبير ، وإنّما أصابت الأراضي التي بها الأهالي أي الفلاحين ممن بقوا مالكين للأرضي ، وبذلك اتضح أنّ المسألة ترجع إلى عمليات الإهمال والإفقار التي اتبعتها السلطات الفرنسية مع السكان ، بما فيه عملية الربا والتي أدت بالكثير من الفلاحين لبيع أراضيهم من أجل تسديد الضرائب التي أثقلت كاهلهم[2] .

وممّا تسببت فيه هذه المجاعة الفتاكة ، أنّ الناس أصبحوا يأكلون كل ما وجدوه أمامهم من الأعشاب وأوراق الأشجار وجذور الأعشاب ، ونتيجة هذا كله صاروا يموتون جوعا على الطرقات ، وكما ذكر من الربا أنّه في هذه الفترة قد بلغ ذروته على يد اليهود ، إذ وصل إلى 50/ ، إنّ لهذه المجاعات والقحط أثار سيئة على الأهالي ، والتي خلفت الكوليرا و التيفيس وغيرها ، وضياع الثروات المدخرة ، وبيع العقارات والأراضي تحت ضغط الكولون والإدارة الاستعمارية نتيجة الديون التي تراكمت عليهم ، من الضرائب العقارية الغير مدفوعة وحتى الضرائب الأخرى وكذلك القروض الربوية، التي كانوا يلجئون لأخذها من البنوك والمربيين اليهود وغيرهم .[3]

إنّ هذه الظروف وصلت بالفقراء أن أكلوا ما لا يحل أكله ،كما أهم عانوا من ارتفاع الأسعار والبؤس ، بما فيها الأغنياء الذين أفقرتهم المجاعة السوداء ، وخلت ديارهم من المخزون وأتلفت الحيوانات لفقدانهم العلف ، تشير بعض المصادر الفرنسية تعلق عن وضعية الأهالي ، ذلكم هم مصير هؤلاء السكان العرب المساكين ، أنضروا إلى هذه الوجوه التي تعذبها ألام الجوع الرهيبة أنظروا إلى هذه

[1]- يحي بوعزيز ، **ثورة 1871 ،دور عائلة المقراني والحداد** ،د.ط، د.د.ن، الجزائر ، ص 86.

[2]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج2، ط 4، دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1992 ص 151.

[3]- صالح العنتري ، **مجاعات قسنطينة** ، تح : تقديم رابح بودار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1974 ، ص 15.

الأجساد حيث يرتسم بصفة مخيفة شكل الهيكل العظمي البشري ، وقدروا عذاب كل واحد من هؤلاء الجائعين الذين مزق الجوع أحشائهم أثناء انتظارهم الطويل " وجاء في مقال آخر " لقد شاهدنا بعض هؤلاء البؤساء وهم في شكل هياكل بشرية حقيقية متنقلة ، ينتظرون 14 يوما قبل أن يلفظوا أنفاسهم ،وقدرت حصيلة هذه المجاعات بحوالي 500 ألف شخص [1].

لقد بقي المجتمع الجزائري يتعرض لمجاعات متلاحقة ، نتيجة الضائقة المالية التي تعرض لها الأهالي في كامل أنحاء البلاد وخاصة منطقة الشرق القسنطيني بين 1887 م و 1888 ، إلى أن وصلت إلى خسارة ما قيمة 39 مليون فرنك ، بسبب الاحتياج الكبير للجراد ، وانعكس سلبا عن الأهالي ، وعادت إلى أذهانهم سنوات المجاعة 1867و1868 م ، في هذه الظروف الحالكة على الأهالي ، تسببت في خسارة ما قيمته 10.424159 فرنك قيمة قطعان الغنم في سنة 1888 ، وفي سنة 1890 م وخسر الأهالي ما قيمته 8.578590 فرنك [2].

من خلال ما سبق يمكن القول إنّ الإمكانيات والانتعاش المالي ، الذي وصل إليه الكولون نتيجة استثماراته وجمعه لأكبر قدر من الثروة ، انعكس على الأهالي بالبؤس والشفاء ، والذي جعلهم متشردين في الجبال والصحاري ، وبالرغم من المجاعات والأزمات الاقتصادية والضائقات المالية و المتوالية التي أتت عليهم فإنّ الإدارة الاستعمارية لم تكترث لذلك ، بل ضلت تفرض عليهم ضرائب تفوق قدراتهم المالية والمادية ، وإذا كان الأهالي يعانون من إرهاق الضرائب ،كان المستوطنون ينتفعون بها في تحسين ظروف حياتهم [3].

فالجزء الأعظم من موارد الميزانية لفائدة العنصر الأوروبي وحده مقابل عدم الاستجابة لأدنى مطالب الأهالي ، وأغلب البلديات تخصص مبالغ مالية للكماليات و تهمل الحاجيات الأساسية

---

[1]– الجيلالي صاري ،محفوظ قداش ، **الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900– 1954** ، تر: عبد القادر بن حراث د.د.ن، الجزائر ، 1987 ، ص 194.

[2]– شارل روبيرت آجيرون ،**المسلمون الجزائريون وفرنسا** ، ج1، مرجع سابق، ص697.

[3]–أبو القاسم سعد الله ،**الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج2، مرجع سابق ، ص 60.

للأهالي ، وأمام هذه الأعمال كما ذكرنا سابقا أنّ الميزانية العامة وكذا ميزانية البلديات والدوائر كلها تتغذى من الضرائب التي يدفعها الأهالي [1].

ثالثا.استمرار المقاومات الشعبية وهجرات الأهالي

1.كفاح المقاومات الشعبية

لقد واجه الشعب الجزائري الاحتلال الفرنسي ، منذ البداية بشتى الطرق والوسائل بما يمتلكه من إمكانيات فالأهالي الجزائريون لم يبقوا مكتوفي الأيدي تجاه السياسة الفرنسية وخاصة السياسة المالية ، و ما نتج عنها من عواقب منها مصادرة أملاك الأوقاف وفرض الضرائب بحجة مجحفة و افتكاك الأرض ، والتي انعكست بتدهور الأوضاع لدى الأهالي بما فيها فاقة الفقر والجوع ممّا دفع الأهالي إلى موصلة المقاومات الشعبية ضد السياسة [2]،

1.1.مقاومة أولاد سيدي الشيخ :

لقد عين الفرنسيين سلمان بن حمزة باشا بعد موت أبيه بوبكر بعد وفاته في وقت كان عمه سي الأعلى قائدا على أغوية ورقلة ، كان هذا الأخير يحمل حقدا كبيرا للفرنسيين ، فأخذ يسعى ويدفع ابن أخيه إلى الثورة والتمرد ، ومن بين أسباب هذه الثورة سوء معاملة ضباط المكاتب العربية تجاه الأهالي ، وخاصة بعد تغير ضباطها القدماء بضباط جدد أقل خبر بأوضاع البلاد وطبيعته سكانها ، واتصفت معاملتهم للأهالي بالشراسة والمجرفة وعدم مراعات ظروف السكان ، بالإضافة إلى إثقال كاهل الأهالي بالضرائب والغرامات ومصادرة أملاكهم العقارية والحيوانية ، كما وجدت فرصة لذلك بقصد إفقارهم ودعم نفقات جيشهم (الجيش الفرنسي)[3] .

---

[1]–صالح فركوس ، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين إلى خروج الفرنسيين (1814م –1962م)** ،د.ط، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، 2003، ص 205

[2]– يحي بوعزيز ، **ثورة 1871 دور المقراني والحداد** ، مرجع سابق ، ص 100

[3]– سعدي عثمان ، **الجزائر في التاريخ من العصور القديمة ومتى 1954** ، د.ط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 ، ص 574.

وكعادة السلطات الفرنسية في تطبيق سياستها الاستعمارية ، والمتمثلة في تفتيت العائلات الكبيرة في الجزائر ، قامت بإنزال مركز عائلة أولاد سيدي شيخ ، حيث عينت أعيانها في مركز الباشا آغا ، كما أفتكت عدّة مناطق من إدارتها ووضعتها تحت إدارة قادة جدد مستقلين تابعين للمكاتب العربية في البيض وغيرها وتعيين أفراد جزائريين جدد دون استشارة الباشا آغا سليمان ممّا أثار حفيظته [1].

أهم سبب في الحادثة ويعد سبب مباشر ، هو قيام بعض من جنود الصبايحية بالاعتداء على سي الفضيل كاتب الباشا آغا سي سليمان بن حمزة ، وتمّ اقتياده إلى مركز المكاتب العربية ، وأشبعوه ضربا ولما علم سي سليمان بما حدث لكاتبه اعتبر ذلك إهانة له فاستقال من منصبه (الباشا آغا) فقرر القيام بثورة فكلف كاتبه بتحرير رسالة إلى كل القبائل والعروش و المقاديم والإخوان التابعيين للزاوية العائلة يدعوهم فيها للجهاد في سبيل اللّه وشرح لهم الأسباب التي دفعته إلى ذلك [2].

وبعد كل الاستعدادات التامة قام سي سليمان بالهجوم على المراكز ، التي كانت متمركزة في نواحي البيض ولبيض سيدي الشيخ كهضبة العوينات ، وكان ذلك في 08 أفريل 1864 وقتل قائدها في المقابل استشهد سي سليمان بن حمزة ، وخلفه مباشرة شقيقه سي محمد بن حمزة ، وشاع خبر الثور [3] ، ممّا حفز سكان جبال عمور وأولاد يعقوب وأولاد جديد وإخوته بوبكر والمداح وابن يوسف بالانضمام في خمسمئة (500) فارس ، وزعيم أولاد مختار بالمدية وتوسع نطاق المقاومة على فلول الجنوب الوهراني ، كما هاجم مدينة فرندة في أوت 1864 ، استشهد محمد بن حمزة ، فخلفه أخوه أحمد بن حمزة ، وتواصلت الثورة شهدت معركة البيض في 1870 ، وانظم من الجنوب الأعلى بوبكر وقاد معركة وادي قوليلة في مارس 1871 ، كانت معركة حامية الوطيس لكن فارق

[1]- يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، د.ط، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة ، الجزائر 1980، ص 140-141.

[2]- يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، المرجع السابق ص 143.

[3]- سعدي عثمان، **المرجع السابق** ، ص 574.

العدّة والعدد ، ممّا أجبره على الفرار إلى جانب الساورة ، حيث ظل مخيفا هناك إلى أن توفي سنة 1886م[1].

وخلاصة كلامنا أنّ ثورة أولاد سيدي شيخ اندلعت إثر أساليب السياسة الاستعمارية بما فيها الضرائب المجحفة في حق السكان ، فانتشرت وامتدت سائر الصحراء ، وشملت مناطق من الشمال ، انطلقت من 1864 إلى غاية 1884م ، وعدم التكافؤ في العدّة والعدد في الإمكانيات العسكرية حال دون استمرارها يمكن القول أنّها حافظت على روح المقاومة الشعبية في الجزائر .

2.1.ثورة المقراني والشيخ الحداد 1871م:

وما إن تكلمنا عن المقاومة الشعبية في الجزائر ، إلا وتستوقفنا الأحداث عند مقاومة الشيخ المقراني والشيخ الحداد سنة 1871 م ، والتي كان من أهم أسباب ظهورها هو السياسة المالية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية في تلك الفترة ضد الأهالي .[2]

بعد إن احتلت القوات الفرنسية الجزائر ، اتصل الفرنسيون بعائلة المقراني ، وتمّ تعين أحمد المقراني خليفة على منطقة مجانة ، والتي تمتد من فرجيوة شرقا إلى تطري غربا ، ومنطقة الزيبان ببسكرة جنوبا ، وخضعت له منطقة الجلفة ومناطق الحضنة ، وفي بداية 1853 عند رجوعه من الحج أصيب بمرض ألزمه الفراش ، إلى أن توفي في 04 أفريل 1853 م فخلفه ابنه محمد المقراني ، والذي عيّن عضوا في المجلس العام لولاية قسنطينة .

وكان صاحب سمعة بين الأهالي، وكان من الأغنياء يملك هو وعائلته أراضي شاسعة مازالوا يملكونها إلى غاية سنة 1871م[3] .

---

[1]– عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ، ط1 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1997 ، ص 145.

[2]– شارل روبيرت آجيرون، **مرجع سابق**، ص 145.

[3]– أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية في الجزائر1830– 1900م** ، ج1، ط 1 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1992 ، ص 250-251.

إنّ الظروف الاجتماعية التي ألمت بالجزائر ، في هذه السنوات كانت قاسية جراء قحط وجفاف وموجات الجراد الزاحف ، التي أتت على الأخضر واليابس ، بالإضافة إلى الضائقة المالية، التي أصابت الفلاحين الجزائريين جراء الضرائب المتراكمة عليهم من الإدارة الاستعمارية ، كل هذه العوامل كانت سببا مباشرا في مجاعة كبرى أصابت الأهالي ، ممّا اضطر الباشا آغا وأعضاء عائلته ، غلى القيام بتوزيع القمح والشعير عن الفلاحين في الفترة مابين 1867-1868، فقام بتفريغ جميع المخازن [1].

وإلى جانب ذلك كله افترض ، من البنوك أمولا وسلف المواطنين المتضررين من المجاعة ، وكان ذلك بضمانات من الحكومة الفرنسية ، وطلب من المربيين اليهود منح قروض مالية للفلاحين تمكنهم من بذر أراضيهم ، ممّا أجبره إلى رهن أملاكه الخاصة لضمان القروض ، فكان من المفروض أن يسدد الفلاحين ديونهم بعد نهاية موسم الحصاد ، لكن موجة الجراد أتلفت منتجهم الزراعي ، ممّا جعل الفلاحين يعجزون على تسديد ذلك ، وتذكرت الحكومة المدنية التي خلفت الحكم العسكري عام 1870م ، للعهد الذي قطعه الحاكم العام ماكما هون للمقراني [2] .

في ظل رفض الحكومة المدنية إلى الوفاء بهذا العهد ، وجد الباشا آغا المقراني نفسه في أزمة مالية ، وفي أكتوبر 1870 جاءت إلى المقراني أوراق تسديد الديون من البنك ، فلم يجد مايرد به حيث بلغت مليوني فرنك ، والحكومة لم تدفع ضماناتها لأنّها كانت غارقة في ديون الحرب ضد روسيا ، ووراء الحاج المقرضون الخواص والبنوك عليه بالدفع الديون ، ممّا اضطر إلى بيع أراضيه وهي أحد الطرق التي لجأ إليها المقراني ، بالإضافة إلى مرسوم 24 أكتوبر 1870 ، الذي نص على إلغاء النظام العسكري وتعويضه بنظام مدني ، وذلك لإعطاء أكثر حرية لدى المستوطنين وخاصة التجار اليهود في التصرف في الشؤون المالية والإدارية للبلاد [3].

[1]- يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، ص 199

[2]- يحي بوعزيز ، **نفس المرجع**، ص 103

[3]- نفسه، ص199.

ممّا أثار حفيظة الشيخ المقراني وأصر على تقديم استقالته من منصبه كباشا آغا ورفض العمل في إدارة يسيطر عليها اليهود وخاصة بعد منحهم الجنسية الفرنسية بدون شروط ، وقال مقولته الشهيرة : " إنّني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف لقطع رأسي ولكن لا أقبل أن أخضع لحكومة من التجار اليهود ، قدم استقالته ولكنّها قوبلت بالرفض من الإدارة الفرنسية في 09 مارس 1870 فطلبت منه بشرط أن يتعهد لها بأن يكون مسؤول على أي التحرك في منطقة فأعتبر المقراني هذا التصرف بمثابة تحدي له و إهانة بالغة [1]، في ظل هذه المصاعب التي واجهته (الشيخ المقراني) ، لم تكن له وسيلة سوى الحرب ضد فرنسا فقرر الشيخ محمد المقراني القيام بالثورة ، ومنه أخذ يجمع ذويه في اجتماعات داخلية تظم رجال عائلته وكبار قياده ، وكان ذلك مابين 10 و15 مارس ، وفي يوم 14 آخر اجتماع وقرّر فيها عن انطلاق الثورة في صباح غدا [2].

بدأت العملية باغتيال المعمرين في 16 مارس 1871 ثمّ زحف المقراني على برج بوعريريج على رأس حوالي 8000 فارس ، وقام بهجومات على مراكز عديدة ممّا سبب هلع في أوساط المعمرين [3]، لكنّه فشل في السيطرة على مدينة البرج ، وذلك لتواجد القوات الفرنسية بها ، واستطاعوا فك الحصار عليها في 26 مارس 1871م ، وفي يوم 08 أفريل 1871م ، أعلن الشيخ الحداد شيخ الزاوية الرحمانية ، بمنطقة صندوق الانضمام للشيخ المقراني ، والتف حوله الشعب ، واتحد الشعب من الرحمانيين والأجواد والمرابطين ، واتسعت رقعة الثورة إلى دلس وتيزي وزو وبجاية شمالا ، وامتدت إلى نواحي قسنطينة والعاصمة ، واشتعلت الحرائق في غابات متيجة ، وتعالت الأصوات لانضمام الثوار[4] ، فتأهبت السلطات الفرنسية للثورة ، فتمّ جلب جيشا ضخما من باريس عبر أسطول بحري بقيادة الأميرال فيدون ، الذي قام بمهاجمة دموية على ثلاث جيهات .

---

[1]- عمار بوحوش، **المرجع السابق** ، ص 146.

[2]- نفسه ، ص 148.

[3]- عمار عمور ، **موجز تاريخ الجزائر** ، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، ، الجزائر ، 2002 ، ط2، ص 156.

[4]- أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية في الجزائر** ، ج1، مرجع سبق ذكره ، ص 253.

وفي 08 ماي 1871 وبمنطقة سور الغزلان ، واجهت قوات الشيخ المقراني الكولونيل تروسلي في معركة حامية الوطيس ، وعند الظهيرة حين خف القتال بقوة توجه الشيخ لأداء صلاة الظهر مع رفاقه ، وهند صلاته فاجأه أحد جنود العدو برصاصة أردته شهيدا مع ثلاثة من رفاقه [1]، واستلم القيادة من بعده أخوه بومرزاق ، والذي استأنف القتال بقوة أمّا الشيخ الحداد الذي انظم للثورة بجيش قوامه 120.000 مجاهدا فخاض معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي ، ولكن لقلة السلاح لم يستطيع إيقاف زحف الجيش الفرنسي في جبال القبائل ، حيث تمكن الجنرال لا لمان يوم 24 جوان 1871م من تشتيت المقاومة والقضاء عليها ، فأحرق المنازل واعتقل الشيخ الحداد ، وتمّ إرساله إلى بجاية ووضعوه تحت الإقامة الجبرية ، أهم المعارك التي خاضها ، هي معركة جبال عمور وعموشة وشريض وهي آخر معركة التي انهزم فيها الثوار وانكسرت فيها الثورة [2].

رابعا/ **هجرة الجزائريين نحو المشرق**

إنّ الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ بدايته انتهج سياسات عديدة ، تمثلت في كراء الأهالي والضغط عليهم بكل الوسائل التعسفية ، ممّا أجبرهم على تغيير أماكن عيشهم نحو بلاد أخرى ، كالهجرة نحو الشرق أونحو فرنسا هروبا من حيف الاستعمار ، ورفضا للعيش تحت حكم كافر حفاظا على دينهم[3] ، فقد نزح في بادئ الأمر السكان المدن واتجهوا نحو المدن والمراكز ، التي كانت تحت سيطرة الأمير عبد القادر ، ولم يهاجر في البداية إلاّ القليل من أولئك الذين لهم مال أو لهم العلم وبذلك هاجر عدد من المثقفين والبرجوازيين الجزائريين إلى المشرق وهاجر بعضهم إلى المغرب وتونس [4].

[1]- عمار بوحوش ، **المرجع السابق** ، ص 147.

[2]- عثمان السعدي ، **المرجع السابق** ، ص 592- 563 .

[3] - نفس المرجع ، ص655

[4]- أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر** ، ج1 ، ط4، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1996 ، ص 193

وفي ضل متابعة المشايخ المثقفين والأعيان والقادة السياسيين من طرف السلطات الاستعمارية بتهمة التأمر ضد الدولة الفرنسية ، وارتباطهم بالأتراك أو الانضمام إلى مقاومة الأمير عبد القادر ، فاتجه أولئك إلى كل من الإسكندرية والحجاز كالباي مصطفى بومرزاق ، والمفتي محمد بن العنابي والمفتي مصطفى الكنابطي ، اتجه إلى فرنسا حمدان خوجة ومصطفى بن عمر وحمدان بن أمين السكة ، وغيرهم وهم الذين شكلوا لجنة معارضة للاحتلال ، ممّا جعل الحاكم العام الفرنسي كلوزيل يقوم بطردهم [1].

ولقد ساهم العديد من الأسباب في دفع بالعائلات الجزائرية إلى الهجرة ، ومغادرة قراها ومدنها فالظروف المعيشية وسياسية ، ومصادرة الأملاك الوقفية ، والارتفاع الفاحش للضرائب وتنوعها ، ومصادرة لأراضي الفلاحين، وكذلك قانون التجنيس الذي يمس بالأحوال الشخصية ، فأصبح المخرج الوحيد للأسر والعائلات بعدما ضاقت بهم السبل هو الهجرة [2].

حيث كانت فلسفة الاستعمار الفرنسي تقوم في الجزائر على أساس التحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذ الفرنسي وتحويلهم من ملاك إلى أجراء لصالح فرنسا والمعمرين الأوربيين[3]

حيث منذ من بداية الاستعمار أنشأت فرنسا قطاع أملاك الدولة " الدومين " ، وقررا وفق قرار مؤرخ في 8 سبتمبر 1830م أن كل المنازل والدكاكين والأملاك التي كانت تحت تصرف الذي والبايلك وأوقاف الحرمين ستصبح تحت تصرف "الدومين" [4] ، فكانت مصادرة الأوقاف من وقد استنكرا الجزائريون هذا القرار بضم أملاك الوقف التي كانت تمول المدارس والفقراء ومن الذين استنكروا ذلك الفقيه مثل "ابن العنابي " وكان تملك أملاك الوقف أحد أساب الهجرة[5].

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 194- 195.

[2]- أبو القاسم سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ص 553.

[3]- عمار بوحوش ، **المرجع السابق** ، ص 136.

[4]- صالح حيمر ، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830– 1930م** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة باتنة ،2013- 2014 ، ص 35 .

[5]- أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية في الجزائر** ، ص120

كذلك تلك القوانين والمراسيم التي أصدرتها فرنسا اتجاه الملكية والعقار مثل مرسوم جويلية 1846 الذي فرض على كل مواطن أصلي سندات ملكية، و تلك التي لا يستطيع أحد إثبات ملكيتها تتحول إلى ملكية الدولة التي تسلّمها إلى المستعمر، و طالت ملكيّة الدولة أيضا الأراضي البور لافتراض أنها بدون مالك[1].

وقد شهدت الجزائر في الفترة من 1975 إلى 1898م ، هجرات إلى تونس والمشرق ، وخاصة سوريا والحجاز ، إذا فسرنا هجرة الأهالي بهذه الفترة الزمنية نجدها مرتبطة ، بعدّة أحداث جرت في الجزائر ، نجد ما هو ناتج عن متابعات الحرب ، ومنها ما نتج عن السياسة الاستعمارية كالقوانين التعسفية والردعية ضد الأهالي ، منها قانون وارني الملكية الخاصة وقانون الأهالي وقانون الحالة المدنية والتجنيد الإجباري ، إضافة غلى قانون التجنيس (سيناتو سكونسيلت 14 جويلية 1865) [2]، والمساس بالشريعة الإسلامية في الحملة التي شدّت ضد القضاة المسلمين ، وتذكر بعض التقارير الفرنسية أنّ بعد ثورة 1871 م ، اضطر الكثير من الأهالي إلى الهجرة إلى المشرق ، وأنّ في سنة 1888م ، هاجر من قسنطينة حوالي 261 شخصا إلى سوريا ، وهجر الكثير من الفلاحين المتضررين من الجفاف وجور الضرائب المسلطة عليهم ، وفي هذه السنة كذلك شهدت منطقة القبائل هجرات كثيرة باتجاه سوريا ، إذ بلغ عدد العائلات المهاجرة حوالي 78 عائلة و347 شخص [3].

إنّ الهجرات الجماعية للأهالي لم تكن مقصورة على الأشخاص فقط ، بل مست حتى العائلات الكبيرة ، في سنة 1899م ، هجرت أسر كبرى من مدينة مليانة ، ومن سطيف في سنة 1910 م ، ومن قسنطينة سنة 1911 غادر الكثير من الأسر الكثيرة متجهة نحو سوريا والحجاز[4].

---

[1]- عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830–1960)**، ط1، تر:جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص61 .

[2]- نفسه ، ص 554

[3]- عمار هلالي ، **الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق 1847 – 1918** ، **مجلة الثقافية** ، العدد 82 ، وزارة الثقافة والسياحة الجزائرية ، 1984 ، ص 90- 91.

[4]- أبو القاسم سعدالله ، **المرجع السابق**، ص123.

واستمرت حركة الهجرة في هذه السنوات حيث هاجرت العائلات بشكل جماعي كهجرة سكان مدينة تلمسان ، والتي أثارت مخاوف المجتمع الجزائري ، وحتى السلطات الفرنسية ، والتي نتجت جراء الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ، ناهيك عن الوضع السياسي الذي تعيشه هذه العائلات من اضطهاد ومتابعة أمنية ، ولقد ارتفع عدد المهاجرين الجزائريين إلى سوريا في سنة 1911 م ، يقارب 28.000مهاجر جزائري[1] .

أمّا في ما يخص الهجرة إلى فرنسا ، فأغلب الكتاب يرجعون بدايتها إلى السنوات الأولى من الاحتلال ، ولم يحددوا سنة معينة كبداية الهجرة نحو فرنسا غير أنّ سنة 1871، وما نتج عنها من تحولات أمنية واقتصادية في الجزائر المستعمرة ، بما فيها مصادرة الأراضي والارتفاع الفاحش للضرائب ممّا أجبر سكان منطقة القبائل إلى الهجرة نحو فرنسا بأعداد كبيرة ، هروبا من حيف الضائقة المالية التي أصابت السكان [2].

ففي سنة 1906و1907 وصل عدد المهاجرين من منطقة القبائل ،إلى أكثر من 100 شخص ، بغرض العمل هناك في معامل الزيت والتكرير ، وبعد أن لاحظا مسؤولي المؤسسات والمصانع الفرنسية جدارة اليد العاملة الجزائرية في العمل ، فسعوا إلى استقطابها إلى فرنسا ، برفع الأجور وتوفير مناصب العمل ، وكان أغلب المهاجرين يعملون في مصانع الفحم ومصانع الغاز وفي المؤسسات كمنظفين في مصالح التنظيف ، إلاّ أنّ المهاجرين في فرنسا كان مكوثهم مؤقت لم تكن إقامتهم تجاوز الثمانية عشر شهرا ، ولقد بلغ عدد المهاجرين إلى فرنسا في الفترة من 1900 إلى 1914 م بحوالي 10 ألاف مهاجر[3].

بالإضافة إلى الهجرة خارج البلاد فقد كان هناك نزوح من الريف إلى المدينة نتيجة مصادرة الأراضي الريفية وقانون الغابات وتوفير الشغل بالمدنية ، حيث كان سكان الريف في الفترة مابين

[1]– عمار هلالي ، **المرجع السابق**، ص 96.

[2]–أبو القاسم سعدالله ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، د.ط دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2005، ص 41.

[3]– شارل روبيرت أجيرون ، **مرجع سابق** ، ص 400

السبعينات والثمانينيات من القرن التاسع عشر يمثلون 14 مرة من عدد سكان المدن ، أمّا في سنة 1914 فقد أصبح 07 مرات من عدد سكان المدن [1].

ومن خلال هذا كله نستخلص أنّ الأسباب الرئيسية للهجرة ،كانت الضائقة المالية بالدرجة الأولى ، فمعظمها الضرائب الثقيلة وعدم الاستفادة من الميزانية ، التي كانت توزع بشكل غير عادل ، بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية المزرية ، والبحث عن سبل العيش لتحقيق حياة أفضل مثل ماكان الحال في فرنسا.

[1]- الجيلالي صاري ، محفوظ قداش ، **مرجع السابق** ، ص 212

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للسياسة المالية الفرنسية على ملكية الجزائر.

اولا.الإنتاج الفلاحي

تمخض عن التنظيم الاقتصادي والمالي الاستعماري المنتهج في الجزائر عواقب وآثار في مختلف الجوانب:

لقد أدت القوانين المالية التي فرضت من قبل السلطات الاستعمارية على المجتمع الجزائري إلى تفتيت النمط الزراعي الجماعي عن طريق سن لقوانين التي تسمح ببيع الأراضي،وتشجع رجال الأعمال على الحصول على أراضي القبائل وأراضي العائلات سواء كان هذا الاستيلاء نتيجة فرض الحراسة أو المصادرة أو البيع الاختياري ، فإن النتيجة كانت واحدة في جميع الحالات.

تقلصت أراضي الفلاحين الجزائريين وطردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة وأقل مردودية [1].

إل أننا نجد أن من أعظم عواقب هذه القوانين الاقتصادية هي تكوين الملكية الفردية والقضاء على الملكيات الجماعية. مما سبق نستنتج أن الملكية الفردية كانت سببا مباشرا في تفتيت النمط الزراعي الجماعي.

فبموجب قانون 1873 أصبح الاقتصاد الزراعي جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية، فهذا القانون أحدث انقلاباً في نمط الإنتاج الزراعي، وهذا بطبيعة الحال لصالح نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الناشئ بالجزائر، فحسب ما ورد في تقرير "باردو" الخاص بميزانية 1892 "فإن الأهالي وحدهم تحملوا أعباء هذا القانون الذي كلفهم نفقات مالية لا تطاق فلقد عاد هذا القانون

[1] – السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري،تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**،د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د.س.ن، ص 75.

بالنفع على أصحاب المصالح الذين كانوا يشترون الملكيات الزراعية بمبالغ زهيدة وهكذا فقد منح هذا القانون مكانة هامة للاستعمار"[2]

نلاحظ مما سبق أن هذا القانون لجأ إليه الفرنسيون من أجل القضاء على ثورات الجزائريين وإخمادها، كما أدت السياسة الاقتصادية الفرنسية إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي الذي كان عاملاً قوياً في استقرار السكان، وأصبح الفلاحين لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلى بصفتهم مزارعين، كما أجبر الفلاحون على البحث عن أراضي جديدة أقل خصوبة، وأصبح الكثير منهم مجرد خماسين، مما تسبب في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية [1].

ثانيا.مصادرة الأراضي

ومن آثار هذه السياسة على الاقتصاد الجزائري أن انخفضت نسبة الملاك الجزائريين للأراضي التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم كما خصصت فرنسا مساحات شاسعة من هذه الأراضي الزراعية لزراعة الكروم وبذلك قلت مساحات الأراضي التي كانت تزرع فيها المحاصيل الحيوية لمعيشة السكان.

فإذا تعرضت الكروم إلى أزمات ترتب عن هذا نتائج وخيمة فهي تقضي على الفئة الضعيفة لفائدة كبار الحقول، وذلك من جراء استنزاف مدخراتهم المالية بسبب كساد السوق.

فالصغير من غارسِي الكروم يصبح فلاحاً كبيراً ومن ثم يصحب تجميع الأرض ضرب من التحول الاقتصادي.

ويمكن إجمال السياسة الفرنسية في مجال التنظيم العقاري في فرنسة الأراضي وخضوعه الأحكام القانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية، وحق المالك في التصرف المطلق دون قيود،كذلك تقليص أراضي الملكية الجماعية وإخضاعها تدريجياً للأحكام العامة للقانون الفرنسي.

---

[1]– **أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830– 1968)**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ،2007، ص157.

[2]– نفسه ، ص76

مما سبق يمكن القول بأن السياسة الفرنسية في المجال العقاري، كان من أكثر العوامل المساهمة في نزع ملكية الأرض، فحسب الإحصاءات الزراعية هبطت مساحة الملكيات الخاصة الأهلية من 8188410هكتار في عام 1883 إلى 5791255هكتار عام 1903، أي بنقص قدرة 29% في 20سنة فتناقص ملكية الأرض عند الجزائريين نجم عنه تراجع تربية المواشي لانحسار مساحة الأراضي الرعوية، وقوع خلخلة في نسيج الريف الجزائري ومحاولة إفراغه من سكانه فأصبحت الرأسمالية الأوروبية هي المتحكمة في عصب الحياة في الجزائر لغياب الرأسمالية الصناعية التجارية، فضيق على الجزائر في عمله وأرضه، فقل إقباله على الترحال وتنقله من مكان إلى آخر بحث عن الكلأ ومصدر رزقه، فأصبح يخضع إلى تقييدات وتعقيدات لم يتأقلم معها لأنها غريبة عن نمط حياته[1].

هذا ما يفسر إذا مضاعفة تصدير الغنم، فالفلاح بعد مصادرة أرضه لم يجد الوسيلة لتربية الماشية، فأصبح مجبرا على بيع هذه الثروة الحيوانية.

و هكذا انتقلت الصادرات من 121027إلى 1458121 رأس من سنة 1872 -1873 إلى 1873-1874 وهذا الارتفاع المفاجئ يدل على تدهور وضع الفلاح الجزائري.

فأستغل اليهود فترة ضعف وفقر الجزائريين وراحوا يستولون على أراضيهم، ففي قسنطينة وحدها استحوذ اليهود على أكثر من 8751 هكتار من سنة 1880إلى 21890.

مع نهاية السبعينات من القرن 19 بلغ الاستعمار الفرنسي بالجزائر مرحلة الاحتلال الشامل للبلاد والموارد، وفي إطار هذه الإستراتيجية، صنفت الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية بموجب قانون 26 أوت 1881، ووضعت تحت نظام الغابات الفرنسي[3].

ومن جهة أخرى سمح قانون ديسمبر 1885 لشركات استغلال الغابات بإنشاء مصالحها الغابية الخاصة، فعمدت بدورها إلى سلب الجزائريين من أموالهم وأراضيهم عن طريق الغرامات المالية

[1]- أعمال الملتقى، **المرجع السابق**، ص 122.

[2]- أعمال الملتقى، **المرجع السابق**، ص123.

[3]- نفسه، ص35.

والمصادرة لإثراء خزائن الشركات، فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الغرامات المالية المسلطة على الجزائريين من 7883 غرامة في 1881 إلى 11101 في 1885، لتصل إلى 15585 في 1888 بقيمة تفوق الثلاث ملاين فرنك، أما الأراضي التي صودرت فقد بلغت بين 1885 و1889 حوالي 110000هكتار[1].

هنا نلاحظ تطور رهيب في استحواذ السلطات الفرنسية على ملكية الغابات وطرد السكان، وذلك من أجل انتفاع شركات استغلال الغابات، وأن فرنسا كانت ترمي من وراء هذه السياسة إلى فرنسة الأراضي الجزائرية[2].

ثالثا.القروض

تمثل القروض عبئا على ميزان المدفوعات تتحملها الأجيال المستقبلة و ذلك في حالة ما إذا استخدمت القروض في مصروفات استهلاكية ، أما إذا استخدمت في مشروعات استثمارية فإن وقع العبء يكون ضعيفا و يقلل من عجز ميزان المدفوعات نظرا لزيادة الانتاج و زيادة الصادرات .

تمثل ظاهرة الاقراض من الأفراد للدولة نظرية سلبية ، و ذلك لما تمنحه الدولة من مزايا تغري بها الأفراد على الاكتتاب في تلك القروض ، مما يؤثر بالسلب على الدخل القومي و سوء توزيعه لأنه يصرف مدخرات الأفراد عن الاستثمارات الخاصة .

[1]- أعمال الملتقى، المرجع السابق، ص36

[2]- خيثر عبد النور وآخرون، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص89،90.

وقد تعجز الدولة عن سداد هذه القروض في مواعيدها ، مما يضطر الدولة الى تغيير شروط السداد مما يعرض الحكومة لفقد الثقة من جانب المقرضين ، هذا في حالة القروض الداخلية ، أما في حالة القروض الخارجية فإن عجز الدولة عن السداد قد يعرضها لغزو الدولة المقرضة ، أو فرض الوصاية عليها ، أو تقع في حالة تبعية سياسية للدولة المقترضة .

و قد تلجأ الدولة في حالة سدادها لتلك القروض الى زيادة الإصدار النقدي ، مما ينتج عنه حالة من التضخم ، مما سبب آثار سيئة على الاقتصاد الجزائر[1].

خلاصة الفصل:

إن الأوروبيين الذين بالأمس قبل الاحتلال، كانوا من أدنى الطبقات الاجتماعية من متشردين و قابعي السجون، فقد أصبحوا أسيادا على أصحاب الأرض، وها بفضل السياسة الاستعمارية، وبما فيها المالية التي جعلت منهم قوة على حساب الأهالي، بفضل القوانين الزجرية كقانون الملكية وقانون الغابات ولتجنيس، وارتفاع الالامتناهي لقيمة الضرائب بجميع أنوعها،أصبحوا بفضلها يتمتعون بثراء وفي أرقى العيش ،وبمرور الوقت تحصلوا على استقلال مالي وذاتي، وبفضله أصبحوا يشكلون قوة اقتصادية وسياسية مما جعلهم يفكرون في الانفصال نهائيا عن فرنسا الأم.

[1]- خيثر عبد النور وآخرون، **المرجع السابق**، ص91

الخاتمة

من خلال الخوض في هذا العمل المعنون "**بالسياسة المالية في الجزائر وانعكاساتها على ملكية الجزائريين (1851م – 1919م)**" خلصنا الى مجموعة من النقاط والنتائج التي ارتأينا أن تكون كالآتي:

-حاولت فرنسا أن تخلق مستعمرة استيطانية رأسمالية، على غرار المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية، إلا إنها اصطدمت مع المجتمع الجزائري ، الذي كان متماسكا من خلال التركيبة الاجتماعية، محافظا عن أصوله الدينية وبنيته القبلية فلذلك لجأت، إلى سن مجموعة من القوانين والمراسيم، والتي كان لها دور كبير في تأسيس نظام مالى استعماري في الجزائر، من خلال مصادرة الأملاك الوقفية والاستحواذ عليها من طرف السلطات الاستعمارية، وكذا إنشاء منظومة ضريبية قوية متعددة ومنوعة، كان الهدف من ورائها هو خلق أكبر مورد من المداخيل المالية للخزينة العمومية، بالإضافة إلى إرهاق كاهل الأهالي بها والضغط على رجال المقاومة.

-ولحماية هذا النظام المالي سعت السلطات الاستعمارية، إلى ست ترسانة من القوانين أخطرها قانون الملكية، سيناتوس كونسيلت 1863م، وقانون واربي 1873م والذي نص على إقامة الملكية الفردية بدل الجماعية على حساب أراضي القبائل والأعراش، ولم تراعي السلطات الاستعمارية خصوصيات المجتمع الجزائري المسلم، بل قامت بنقل الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية من الجزائريين، إلى المستوطنين القادمين من أوروبا، حيث إن هؤلاء كانوا من أدنى الطبقات الاجتماعية في أوربا، (متشردين، مساجين بطالين ، متسولين) وعملت على مساعدتهم بكل الوسائل بمنحهم الأراضي مجانا وقروض بدون فوائد وخلق شبكة من المؤسسات المالية والبنوك.

- وموازاة مع القوانين التي سنتها السلطات الاستعمارية، من أجل حماية نظام مالي استعماري في الجزائر، بما فيها قوانين الضرائب والملكية الفردية، شجعت كذلك السلطات الاستعمارية عملية الاستيطان الأوروبي في الجزائر، فقامت باستحداث مستوطنات جديدة في المناطق ذات أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية، وكذلك الأراضي الخصبة، وقد عرفت عملية الاستيطان تسارعا كبيرا خاصة في عهد الجمهورية الثالثة بعد1870.

-سعت السلطات الفرنسية منذ بدايتها، من أجل ربط النظام المالي في الجزائر بالنظام المالي في فرنسا، وجسدتها في 1881م من خلال إصدار قرارات الإلحاق، والتي تم بموجبها ربط كل المصالح في الجزائر بالوزارات في باريس، إلا إن هذا لقي معارضة شديدة من المستوطنين عن طريق ممثليهم في البرلمان الفرنسي، مدعين وراء ذلك بأن السلطات في باريس ليست لها دراية بما يجري في الجزائر، وإن المصالح في الجزائر لابد أن تسير في الجزائر، والايرادات التي تجني من الجزائر تنفق في الجزائر لا تذهب الى فرنسا.

-إن الدعم الذي تلقاه المستوطنون من السلطات الاستعمارية، عن طريق سياسة التمليك الأراضي وبناء المستوطنات ، وبالإضافة إلى نفوذ الكولون داخل مراكز القرار الفرنسية، كل هذه الامتيازات جعلت من المستوطنين كقوى رأسمالية تتدخل في الشؤون الداخلية لتسيير المالي والإداري في الجزائر، ونشأ من جرائها صراع بين ما يمثلون الكولون والكتل البرلمانية الفرنسية داخل البرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسيين .

-ومنه تم إرسال لجان تحقيق برلمانية للتحقيق في شؤون الجزائر، وواقع الأهالي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لقت معارضة من المستوطنين لعدم تماشيها مع مصالحهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسة التي قامت بها الحكومة العامة في الجزائر، والمتمثلة في الإصلاح الضريبي الذي أثمر في الأخير بزيادة في الضرائب، وإضافة ضرائب أخرى على حساب الأهالي، الذين كانوا يدفعون الكثير ولا يقبضون منها إلا القليل بل يعتبرونهم كعبيد .

-ومنه تم إنشاء مجالس نيابية مالية، يشكل المستوطنون الأوروبيون الأغلبية مقابل أقلية من الجزائريين المسلمين، وأمام هذا التفوق الكولونالي صاروا يطالبون باستقلال الميزانية الجزائرية عن الميزانية في فرنسا، وتم الحصول على مرسوم والذي تم بموجبه تحقيق الاستقلال المالي في 1900م، وأعطى الحرية المطلقة للمستوطنين من أجل السيطرة على زمام الأمور.

-ان النظام المالي الاستعماري الفرنسي بالجزائر، بالرغم من استعانته بالمؤسسات المالية كالبنوك وغيرها، إلا أنه لم يكتف بذلك بل أثقل الأهالي الجزائريين بمجموعة من الضرائب المرتفعة، لتغطية نفقاته في الجزائر، ولتحقيق المزيد من الربح وقد ظهر التمييز جلية في معاملة السلطات الاستعمارية بالجزائر، للمستوطن وللأهالي الذين فرضت عليهم مجموعة من الضرائب الخاصة والمعروفة بالضرائب العربية، وغدا بذلك العنصر الأهلي أكبر مساهم في الخزينة والأقل استفادة منها.

– من خلال هذا كله نستنتج أن فرنسا جاءت إلى الجزائر من أجل البقاء وجعلها قطعة من فرنسا والدليل على ذلك تلك الأموال الضخمة التي أنفقتها على المشاريع في الجزائر بما فيها المستوطنات وتلك المنجزات التي سخرتها لخدمة المستوطنين.

– إن النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1851– 1919، خلف انعكاسات وخيمة على الأهالي فقد أدت إلى تفكيك البنية الاجتماعية، تراجع دور القبيلة وتراجع معها دور الأسر الكبيرة داخل المجتمع الأهلي، كما ساءت الحالة الاجتماعية للأهالي الجزائريين، فانتشرت الأوبئة والمجاعات وانخفضت القدرة الشرائية، نتيجة قلة المداخيل الشيء الذي أدى إلى الهجرة خارج الوطن إلى كل من المشرق العربي وفرنسا. – فكان رد فعل الشعب الجزائري إزاء هذا النظام المالي في الجزائر، هو القيام بعدت ثورات شعبية حمي وطيسها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مثل ثورة المقراني 1871م وثورة الأوراس 1879م وثورة بوعمامة 1881م، وأغلب أسبابها مصادرة الأراضي والضرائب المرتفعة ضد الأهالي.

–وفي الأخير عكس ما جناه الأهالي كنتيجة من النظام المالي الاستعماري الفرنسي بالجزائر، تحول المستوطنون الأوروبيون من أولئك البؤساء المتشردين إلى أسياد يملكون أراضي شاسعة، من العقارات ويتحكمون في التجارة، وأصبحوا أصحاب قامات عالية في المستعمرة، يسيرون شؤون البلاد بل أكثر من ذلك أصبحوا يطالبون بالاستقلال عن فرنسا كمستعمرة حرة على غرار ما جرى في المستعمرات البريطانية بأمريكا الشمالية.

قائمـــة المصادر والمـــراجع

أولا/ المصادر:

1/ الجيلالي صاري ،محفوظ قداش ، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900- 1954 ، تر: عبد القادر بن حراث د.د.ن، الجزائر ، 1987

2/ عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)،تر،مسعود حاج مسعود ج1، ديوان المطبوعات الجامعية2010

3/ يحي بوعزيز ، ثورة 1871 ،دور عائلة المقراني والحداد ،د.ط، د.د.ن، الجزائر .

4/ يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، د.ط، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة الجزائر 1980

5/ أندري بوتيار وآخرون ، الجزائر بين الماضي والحاضر ، تر : اسطبولي رابح ومنصف عاشورد.ط الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984

6/ حفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر، محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب منشورات دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

7/ صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة ، تح : تقديم رابح بودار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1974

8/ سعدي عثمان ، الجزائر في التاريخ من العصور القديمة ومتى 1954 ، د.ط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2012

9/ شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919،تر، الحاج مسعود أبكلي د.ط، دار الرائد للكتاب،الجزائر، 2007

10/ فرحات عباس، ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها، تر، أبو بكر رحال، د.ط، منشورات anep ، الجزائر، 2005

11/ شارل روبيروت ، تاريخ الجزائر المعاصر ، تر : عيسى عصفور ، ط1 ، منشورات عويدات بيروت 1982.

12/ عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، ط1، تر:جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1983.

رابح بيطار، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ج1، ط1، دار الحكمة، العراق، 1992.

ثانيا/ المراجع بالعربية:

1/ محمد عزوز وآخرون، مبادئ الاقتصاد ،ط1،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،بيروت،2002

2/ عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900 ، د.ط، موقم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009

3/ توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، 1792- 1865 ، دراسة مقارنة ،أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ،جامعة الجزائر، 2007- 2008

4/ بن دامة عدة، الاستطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج1، د.ط، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015

5/ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، والحركة الوطنية الجزائرية، 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

6/ بوضرفاية بوعزة، ،سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830- 1930م، وانعكاساتها على المغرب العربي ، د.ط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2012

7/ عمار بوحوش،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،دار الغرب الاسلامي للنشر، بيروت، 1997

8/ ابراهيم مياسي، التوسع الاستعماري في الجنوب الغربي الجزائري، 1880- 1912، منشورات المتحف الوطني المجاهد، د.د.ن ، د.ط، د.س.ن

9/ الهادي بكوش، الاستعمار والمقاومة بين الأمس واليوم، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007

10/ عبد المطلب عبد الحميد (2003) السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي) . الطبعة الأولى . مجموعة النيل العربية . القاهرة .

11/ ابو قاسم سعد الله، الوطنية الجزائرية (1900- 1930)،ج ،1دار الغرب الاسلامي بيروت،لبنان

12/ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، دراسة تحليلية مقارنة،ط1،مكتبة الاشعاع للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997م

13/ بن العقوة عبد الرحمان ابن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة (1920- 1936)، ط2، منشورات السائحي ،الجزائر

14/ حامد عبد المجيد نزار، المالية العامة ، د.ط، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، 1988

15/ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر،ط2، دار المعارف،البليدة،الجزائر،1962

16/ مصطفى عبيد، قانون الأحوال الشخصية والتجنيس الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي في 14 جويلية 1865 م في إطار السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر،د.ط، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، 2007

17/ الأزرق مغنية ، نشوء الطبقات في الجزائر ، تر : مكرم ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت 1980

18/ سعدي عثمان ، الجزائر في التاريخ من العصور القديمة ومتى 1954 ، د.ط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2012

19/ يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، د.ط، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة ، الجزائر 1980.

20/ صالح حيمر، السياسة العقارية في الجزائر، 1830- 1983 ، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2013 - 2014 ،

21/ عمار عمور ، موجز تاريخ الجزائر ، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، ، الجزائر ، 2002 ، ط2،

22/ أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ، ج1 ، ط4، دار الغرب

23/ محمد طافة، أساسيات علم الاقتصاد(الجزء الكلي) ،ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2009

24/ السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري،تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر،د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د.س.ن،

25/أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830- 1968)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ،2007

26/خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المطبعة الرسمية، الجزائر .

27/ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج2، ط 4، دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1992.

28/ حامد عبد المجيد، السياسات المالية،د.ط، دار الجامعية . الإسكندرية ، بيروت، 2002

29/ بشير بلاح ،تاريخ الجزائر المعاصر من 1830- 1989،ج1، د.ط،دار المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، 2006

30/ سعيدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871- 1914 ج2، د.ط، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2010

31/صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844- 1871،ط1،دار القافلة للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2013

32/ عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية و الاستطانية في المجتمع الجزائري 1830- 1954،د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الجزائر، 2007

33/ محمد عيساوي ونبيل الشريفي،الجرائم الفرنسية أثناء الحكم العسكري من 1830- 1871، ط 1، مؤسسة شطبي للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2015

الإسلامي ، بيروت ، 1996

ثالثا/ المراجع بالفرنسية:

1 / la banque de l' Algéri ، Henri garrot ، **paris éditeur librairie parisienne** Albert 1892

رابعا/ الرسائل الجامعية:

1/ سعاد المالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستعمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010- 2011

2/ مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1900- 2004، أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006

3/ منصور شريفة،السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة ماجستير ،قسم التاريخ،جامعة وهران،2015 - 2014 م

4/ توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، 1792- 1865 ، دراسة مقارنة ،أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ،جامعة الجزائر، 2007- 2008

5/ خديجة بختاوي ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870- 1939، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران،2011- 2012

6/ الدراجي بن قلية، النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر(1870- 1914) أطروحة ماستر في تاريخ العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الوادي حمة لخضر 2017- 2018

7/ الطاهر عمري ،دور المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار، أطروحة ماجيستر، قسم التاريخ،جامعة قسنطينة 1999/1998م.

خامسا/ المجلات:

1/ عمار هلالي ، الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق 1847 - 1918 ، مجلة الثقافية ، العدد 82 ، وزارة الثقافة والسياحة الجزائرية ، 1984.

الملاحق

العشاش	6000 فرنك	أولاد داود	1000 فرنك
أسماء القبائل	مبلغ الضريبة	أسماء القبائل	مبلغ الضريبة
أولاد فاضل	4000 فرنك	أولاد موض	1000 فرنك
أولاد سعيد	4000 فرنك	بنى معانة	1000 فرنك
العمامرة	5000 فرنك	بوزينة	1000 فرنك
بني اوجانة	15000 فرنك	ثاغروس	1000 فرنك
أولاد فضالة	5000 فرنك	الارباع	1000 فرنك
أولاد عبدي	5000 فرنك	/	/

الملحق رقم1:

مبالغ الضريبة على العائلات والأهالي[1]

[1]- عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)،تر،مسعود حاج مسعود ج1**، ديوان المطبوعات الجامعية 2010 ،ص96

نوع الضريبة	قيمة الضريبة بالفرنك
ضريبة العشور	2.483.963 فرنك
ضريبة الزكاة	2.606206فرنك
ضريبة الحكور	472.641 فرنك
ضريبة اللزمة	915.118 فرنك
السنتيمات الإضافية العامة	763.850 فرنك
اشتراكات القياد	1.369780 فرنك
الضرائب المحلية للبلديات	45898 فرنك
المجموع العام	9.429.799 فرنك

الملحق رقم2:

الضرائب العربية وما تبعها من سنتيمات إضافية لمرحلة (1870–1900)[1]

[1]- عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص97

الادارة	المبالغ المالية المقتطعة من الميزانية
إدارة السجون	580000 فرنك
القضاء	949000 فرنك
للتسيير الكاثوليكي(الديني)	1029000 فرنك

الملحق رقم3:

المبالغ التي تقتطع من الميزانية إلى بعض الأعمال الإدارية لسنة 1865 م[1]

[1]- عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**،ص98

السنة	النفقات بالمليون فرنك	السنة	النفقات بالمليون فرنك
1870	32.500.000 فرنك	1890	48.000000 فرنك
1875	25.500.000 فرنك	1892	60.100.000 فرنك
1880	31.900.000 فرنك	1895	73.400.000 فرنك
1885	41.900.000 فرنك	1900	70.100.000 فرنك
مجموع المبالغ المالية (1870– 1900) هو 435.300.000 فرنك.			

الملحق رقم4

قيمة النفقات المالية لفترة الحكم (1870– 1900)[1]

[1]- عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص 100

فهرس
الموضوعات

فهـــــــرس الموضوعات

الملخص

قائمة المختصرات

شكر وعرفان

الاهداء

مقدمة.....ص (أ- د).

1/ **الفصل الأول: السياسة المالية قي الجزائر (1851- 1919)**

تمهيد.....ص1

المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية

المطلب الأول:مفهوم السياسة المالية.....ص2

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية ص3

المبحث الثاني: آليات تطبيق السياسة المالية الفرنسية في الجزائر..... ص

المطلب الأول: نظام الضرائب.....ص6

المطلب الثاني: المؤسسات المالية.....ص13

المبحث الثالث: أهداف ومزايا السياسة المالية الفرنسية في الجزائر.....ص

المطلب الأول: أهداف السياسة المالية الفرنسية في الجزائر.....ص21

المطلب الثاني: مزايا السياسة المالية.....ص22

خلاصة الفصل.....ص23

2/الفصل الثاني: النظام المالي في الجزائر (1851– 1919)

تمهيد ص24

المبحث الأول: مراحل النظام المالي بالجزائر

المطلب الأول :مرحلة التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني.....ص26

المطلب الثاني: مرحلة سن القوانين..... ص27

المطلب الثالث: مرحلة اللجان البرلمانية.....ص30

المبحث الثاني: : مجالس النيابات المالية

المطلب الأول: مجالس البلدية.....ص32

المطلب الثاني: المجلس الجزائري.....ص32

المطلب الثالث: المجالس العمالية.....ص33

المبحث الثالث: نظام الميزانية (1851- 1919)

المطلب الأول: النفقات المالية.....ص34

المطلب الثاني: المداخيل المالية لميزانيات ص37

المطلب الثالث: نظام الضرائب لميزانيات ص37

خلاصة الفصل.....ص39

3/**الفصل الثالث: انعكاسات السياسة المالية على ملكية الجزائريين (1851– 1919)**

تمهيد

المبحث الأول: الانعكاسات الاجتماعية للسياسة المالية الفرنسية على ملكية الجزائر.

اولا.تفكك بنية المجتمع الجزائري.....ص43

ثانيا. تدهور الوضع الاجتماعي الأهلي.....ص46

ثالثا. استمرار المقاومات الشعبية وهجرات الأهالي .....ص 49

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للسياسة المالية على ملكية الجزائر.

اولا: الإنتاج الفلاحي.....ص59

ثانيا: مصادرة الأراضي.....ص60

ثالثا. القروض.....ص62

خلاصة الفصل.....ص63

خاتمة: ص65

الملاحـــــق: ص67

قائمة المصادر والمراجع: ص69

فهرس الموضوعات: